

جامعة زيان عاشور بالجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا  
ما بين فترة 2000-2017

مذكرة معدة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: تحليل السياسة الخارجية.

إشراف الأستاذ:

العطري ميلود

إعداد الطالبتين:

زرقة جهيدة

زوابلية خيرة كريمة

لجنة المناقشة:

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

عضواً مناقشاً

بن غربي ميلود

العطري ميلود

مكاوي نور الدين

الأستاذ

الأستاذ

الأستاذ

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الحبيبة وأبي الغالي حفظهما الله لي

اللذان سهرتا وتعبتا على تعليمي لإتمام هذا العمل وإلى أفراد أسرتي سندي في

الدنيا

إلى لباشرية جمال الدين وكل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه جميع

الطلبة المقبلين على التخرج

## شكر وعرّفان

اشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه  
وتوفيقه

نحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى

من قوله تعالى: ﴿ وَهُنَّ شَكَرٌ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ سورة  
النمل الآية 40

ومن قوله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

فإننا نتقدم بالشكر والعرّفان الجميل لكل من مد يد العون والمساعدة لنا وفي  
مقدمتهم الأستاذ الفاضل العطري ميلود الذي تشرف بإشرافه على هذا البحث  
وكانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في  
وصول البحث إلى هذه الصورة فله جزيل الشكر والتقدير وجزاه الله عنا خير الجزاء  
كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأعضاء في اللجنة المناقشة ونتقدم بجزيل الشكر  
والعرّفان لكل من ساهم وساعد على إنجاز وإتمام هذه الدراسة

## ملخص:

يعالج هذا الموضوع أهمية القارة الإفريقية والمكانة التي تحتلها في توجهات السياسة الخارجية الصينية خاصة اقتصاديا، وقد حققت هذه السياسة نموا في السنوات الأخيرة في إفريقيا والساحة الدولية، حاولنا في البداية التركيز على المقاربات النظرية المفسرة لسياسة الصين الخارجية حيث توصلنا إلى أن المقاربة النيواقعية والنيوليبرالية هما الإطاران الأنسب لتفسير هذه السياسة.

سعت بعدها الدراسة لإبراز أبعاد السياسة الخارجية الصينية حيث ركزنا على البعد الاقتصادي باعتباره عامل مهم في فهم هذه الإستراتيجية، فقد أعطت هذه السياسة فرصا للقارة تمثلت في المساعدات المالية والتنمية والاستثمارات الكبيرة التي استفادت منها القارة. إلا أن هذه السياسة واجهت تحديات كبيرة أبرزها المنافسة العالمية للقوى الغربية وانتقادها بسبب دعمها للنظم التسلطية في إفريقيا سياسيا والتأثير سلبا على اقتصادات دول إفريقيا بسبب ضعف تنافسية الشركات المحلية.

## summary

This subject deals with the importance of the African continent and its superior economical position in the orientations of the Chinese foreign policy. It has realized a development in the recent years in Africa and the international territory, we inceptively tried to focus on the explanatory theoretical approximation upon the foreign policy of china, wherein we found out that the new realism and new liberalism approximation are the most suitable to explain this policy.

This study aims at illustrating (demonstrating) the dimensions of the Chinese foreign policy, where we focused on the economical dimension because of its importance in understanding this strategy. It indeed gave many opportunities to the continent such as financial, developmental supports as well as the big investments that the continent benefitted from. However this policy has faces big challenges amongst which the international competition of the western powers and their critics due to its support toward the oppressive systems in Africa economically, and the negative impact on the economics of the African countries because of the weak competition of the local companies.

مقدمة

عرفت العلاقات الصينية-الإفريقية خلال العقدين الأخيرين تطورات كبيرة عمت المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فحجم هذه العلاقات وطبيعتها ومجالاتها قد تغيرت إلى حد كبير منذ بداية تسعينات القرن الماضي، ولعل الشاهد الأساسي على ذلك يتمثل بسن السلطات الصينية مع منتصف العقد الماضي "سياسة إفريقية جديدة" لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية أيضا، وإعطائه وزنا اقتصاديا ونفوذًا جيوسراتيجيا، لذلك توالى الزيارات والاتصالات الدبلوماسية بين القادة الصينيين وقادة عدد كبير من الدول الإفريقية.

حيث أن موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية والرغبة في التحرر التي بدأت في خمسينات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها العلاقات الصينية-الإفريقية، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الأيدولوجيا الاشتراكية في علاقتها مع الدول الإفريقية وفي إطار سعي الصين الشعبية إلى الاعتراف بها داخل المنتظم الدولي أقامت علاقات دبلوماسية مع 44 دولة إفريقية مبنية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المحددة من طرف الصين

فبعد هذه المرحلة تحولت السياسة الصينية اتجاه إفريقيا من الدعم القوي للاتجاهات الأيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الإفريقية. إن الإبحار بعيدا نحو عوالم جديدة لم يأت من فراغ أو تحقيقا لأحلام وهمية وإنما ارتكز على قاعدة قوية صلبة: فانطلاق الصين نحو عالمها الإفريقي بدأ بعد أن أصبح اقتصادها قويا ولكنه كان ولا يزال بحاجة لإفريقيا لاستكمال شروط بنائه وتعزيز قوته وهذا ما تحقق إذا مهدت له إفريقيا بمواردها ولمكانياتها الاقتصادية السبل لبلوغ مجالات التفوق الذي أحتاج إلى سنوات طويلة مضمينة من الجانبين، وإذا كانت إفريقيا فتحت أفقا جديدة للصين

لتحقيق أهدافها فإن الأخيرة لم تبخل عليها بشيء بل ساعدتها ووقفت إلى جانبها مواضع شتى ، وقد دفع هذا التوافق القيمي والمصلي الطرفين إلى الانخراط في سلسلة من النشاطات والمبادرات التعاونية المتنوعة التي أرسى عليها عهدا جديدا لإفريقيا يتسم بالإيجابية في نظرتة وحدوده وآفاقه في التعامل مع قوى الكبرى لا تشبه من مثيلاتها من القوى الكبرى التي تعاونت مع إفريقيا بمنطق لا إنساني ولا عقلائي خلق لديها شعورا سلبيا يصعب تجاوزه.

## 2- أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع المدروس في تنامي قوة الصين وتعاضم دورها فيما يخص علاقاتها مع إفريقيا وأنها تنتج سياسة سلمية ناعمة لتطوير هذه العلاقات.

بعد اطلاعنا على هذا الموضوع لمسنا افتقار الدراسات العربية حول هذه القضية، إلا أن هناك وفرة من هذه الدراسات باللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية، لذا فإن هذه الدراسة، تعتبر إسهاما (بسيطا) حول هذا الموضوع.

أنه موضوع جديد بمعنى أنه ممتد في الزمن لذا فإن دراسته يمكن أن تتيح لنا إمكانية استشراف تطور العلاقات الصينية-الإفريقية.

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- محاولة الوقوف على خلفيات العلاقات الصينية-الإفريقية.
- التعرف على الأهمية الجيوبولتكية والجيواقتصادية التي تحظى بها إفريقيا.
- التعرف على حقيقة النمو الصيني والدور الذي تلعبه في الساحة الدولية وفي القارة الإفريقية.

- محاولة إبراز التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية.



### 3- أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في اهتمامنا بدراسة العلاقات الصينية-الإفريقية قصد بناء رؤية علمية قادرة على الإلمام بالموضوع وإثراء التخصص، وباعتبار أن علاقات الصين موجهة نحو إفريقيا إذ تعتبر القارة الإفريقية هي القارة التي ننتمي إليها وهذا لإضافة معرفة تخدم الباحثين والدارسين في هذا المجال.

محاولة تقديم إطار تحليلي للعلاقات الصينية- الإفريقية وهذا لتعميق وفهم طبيعة توجهات الصين نحو القارة الإفريقية لان الصين تسعى لامتلاك وزيادة قوتها للبروز في الساحة العالمية.

### 4- إشكالية الدراسة:

أن سعي الصين للبروز كقوة عالمية يجعلها توجه سياستها الخارجية نحو إفريقيا التي تمتلك مقومات تمكنها من لعب دور مهم في السياسة العالمية وعلية يتم طرح الإشكالية التالية:

• ما هي مرتكزات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في فترة 2000-2017؟

وتندرج من الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

• ما هي خلفيات وبواعث إستراتيجية التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية؟

• ما هي التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا؟

### 5- الفرضيات:

• إن التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى الإستراتيجية الصينية لتحقيقها لمجابهة منافسة القوى العالمية.

• يعتبر المتغير الاقتصادي أهم عامل يوجه السياسة الصينية في إفريقيا حيث أوضحت بديلا استثماريا وتجاريا للقارة.

#### 6- المقاربة المنهجية:

فيما يخص دراسة أي موضوع علمي فان ذلك يتطلب أسس منهجية لتوجيه الباحث وعليه فان الدراسة انطلقت من خصوصيات العلاقات الصينية- الإفريقية لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام تلاحما منهجيا مشكلا من منهجين:

#### • المنهج التاريخي:

يمكننا المنهج التاريخي من رصد أهم المحطات التاريخية في مسار تطور العلاقات بين الصين وإفريقيا، كما أنه لا يمكن فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقات دون وضعها في سياق تاريخي فالتحليل والتفسير في العلاقات الصينية الإفريقية يحتاج إلى ديناميكية المنهج التاريخي في إعادة إنتاج الظاهرة التاريخية بشروط جديدة وفي سياقات زمنية مختلفة.

#### • المنهج المقارن:

قد استعملنا المنهج المقارن لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والاختلاف والتداخل والعناصر المتحركة في ذلك. وقد حاولنا توظيف هذا المنهج في المقارنة بين سياسات القوى العظمى في القارة، وظهر هذا في المبحث المتعلق بتقييم السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا.

#### • المنهج الإحصائي:

استعملنا المنهج الإحصائي لدوره في دعم الدراسة من خلال مجموعة من الجداول والأرقام والإحصاءات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الصينية في إفريقيا.

## 7- أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا فترة 2000/2017 احد أهم الموضوعات حديثة الدراسة، ولقد تطلب هذا العمل الاستناد إلى بعض الدراسات المتعلقة بمجال البحث مقدمة في شكل مذكرة لنيل شهادة الماجستير لسمير قط تحت عنوان **الإستراتيجية الصينية الاقتصادية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة -قطاع النفط نموذجاً-** حيث ركز على الدور الذي تلعبه الصين في افريقيا كما اعتمدنا على بعض المقالات والمجلات المختلفة.

## 8- تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين تضمن الفصل الأول تأصيل تاريخي ونظري للعلاقات الصينية الإفريقية بحيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي: المبحث الأول نظرة تاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية حيث تم التركيز على طبيعة العلاقات قبل الحرب الباردة وفي فترة التسعينات، أما المبحث الثاني تفسير نظري للسياسة الخارجية الصينية الذي تطرقنا فيه إلى المقترَب النيوواقعي والمقترَب النيولبيرالي أما المبحث الثالث الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية لإفريقيا فتناولنا فيه الموقع الجغرافي والجيوسياسي لإفريقيا والأهمية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه أبعاد السياسية الخارجية الصينية في إفريقيا وقسمناه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى البعد الاقتصادي والذي قسم إلى ثلاث مطالب الأول المساعدات المالية والتنمية وطبيعة الشراكة والمطلب الثاني الاستثمار والمبادلات التجارية والمطلب الثالث فتح الأسواق الإفريقية والبحث عن الثروات الطبيعية أما المبحث الثاني فشمّل البعد السياسي والأمني وقسم إلى مطلبين المطلب الأول سياسيا والمطلب الثاني أمنيا والمبحث الثالث تقييم السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا حيث قسم إلى

مطلبين تناولنا في المطلب الأول تحديات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا أما المطلب الثاني فتطرقنا إلى مستقبل الدور الصيني في إفريقيا.

#### 9- صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع المتخصصة في دراسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا خاصة باللغة العربية، بخلاف توفرها باللغة الأجنبية مع الصعوبات التي تطرحها الترجمة.

# الفصل الأول

تأصيل تاريخي ونظري للعلاقات الصينية الإفريقية

تعد العلاقات الدولية علاقات بين دول وشعوب مختلفة كما أنها تلك العلاقات التي تربط مجموعة من الدول سواء كانت علاقات تنازع أو تعاون أو تكامل وتكون هذه العلاقات قد مرت بحقب زمنية بعيدة أو قريبة المدى، وهذا ما نلاحظه في العلاقات الصينية الإفريقية حيث تعود إلى فترة زمنية بعيدة حيث كانت ذات طابع ايدولوجي إلا أنها تطورت إلى علاقات تعاونية اقتصادية وهذا يعود إلى الأهمية التي تحظى بها القارة الإفريقية، وقد تعددت وجهات نظر كل مفكر ومنظور لإعطاء فهم واضح لطبيعة وماهية هذه العلاقات وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول سنتناول نظرة تاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية في المطلب الأول نذكر العلاقات قبل الحرب الباردة أما المطلب الثاني فالعلاقات في فترة التسعينات.

أما المبحث الثاني فسننتقل إلى التفسير النظري للسياسة الخارجية الصينية عبر مطلبين الأول المقترَب النيوواقعي والثاني المقترَب النيولبيرالي، والمبحث الثالث فقد قسمناه إلى مطلبين المطلب الأول سنتطرق إلى الموقع الجغرافي والجيوسياسي لإفريقيا والمطلب الثاني الأهمية الجيواقتصادية.

## المبحث الأول: تأصيل تاريخي للعلاقات الصينية - الإفريقية.

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين لإبراز تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية فالمطلب الأول يتضمن طبيعة العلاقات قبل الحرب الباردة أما المطلب الثاني فطبيعة العلاقات في فترة التسعينات.

### المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية قبل الحرب الباردة.

تعتبر العلاقات الصينية الإفريقية علاقات ذات طابع سياسي واقتصادي وعسكري وقد مرت هذه العلاقات بحقب تاريخية مختلفة.

بحيث بدأت العلاقات التعاملية بين الطرفين في عهد سلالة مينغ، كانت ترسل بعثات بحرية من مئات القوارب الضخمة وآلاف التجار بلغت البحر الأحمر والزنبار، ويقول المؤرخون أن سقف الصين تفوقت من حيث الضخامة والمتانة على نظيرتها الأوروبية ورغم ذلك لم تتوغل الصين في إفريقيا وبقية في القرن الإفريقي(الصومال).

ولا شك حتى هذه العلاقة مع جزء من القارة منعها وجود المستعمر، لهذا منذ 1850 إلى 1950 توغل الإنسان الصيني في القارة بصفته عاملا متخصصا في تهيئة المناجم والعمل فيها ومد سكة الحديد.

بحيث يتواجد في القارة حينما يحتاجه المستعمر أي أن الصين طيلة قرن كانت تتعرف على القارة الإفريقية، ومنذ عام 1950م بدأت العلاقة الجدية الرسمية لكونها صار ينظر إليها كعلاقة مصيرية ضرورية بفضل تحكم السلطة الصينية في وضعها الداخلي ما أتاح لها أن تنهيكل جيدا وتندرج في القوة ومن ثم انطلقت في إنشاء علاقات متوسعة مع الخارج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نائلة ترفاس، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2016-2017، ص 53.

وبرزت جدية هذه العلاقات في دائرة تقارب الإفريقي- الآسيوي ذلك التقارب الذي لجأت إليه شعوب القارتين لإبراز إرادتها في التحرر من خلال دعوات إلى مؤتمرات تقارب في السنوات 1949-1950-1954، لابد من تقوية الموقع أو الحضور في المسرح العالمي وهكذا انبثقت فكرة مؤتمر باندونغ في عام 1955 الذي جمع 29 دولة 6 دول من إفريقيا و 23 دولة من آسيا وأكد المؤتمر على "تشجيع المنفعة المتبادلة والشراكة"، فإنه أكد على ميلاد العالم الثالث حيث أراد أن يقم شعوب القارتين في أمر عملي "الاقتصاد"، ومن هنا برز الموقف التاريخي للصين ففي حين أكد السوفيات على إعانة اقتصادية محضة فإن الصين آمنت بأهمية العامل مع الوعي والعواطف المتجدرة في الأفارقة ومن هنا ظهرت العلاقة الوطيدة لدولة الصين مع القارة، بعد أن كانت علاقة قارة مع قارة<sup>1</sup>.

ومن مظاهر العلاقات بين الصين وإفريقيا إنشاء علاقة مع مصر في عام 1956 حيث وقفت معها في قضية تأميم قناة السويس وبدأ تأسيس العلاقات الثقافية بإرسال عدد من الطلاب المصريين للدراسة بالصين بالمقابل حضر عدد من الطلاب الصينيين لدراسة اللغة العربية بالأزهر الشريف، كما كانت قد رفضت مبادرة تقدمت بها م فرنسا على أساس أن تتخلى الصين عن دعمها لثوار حركة التحرير الوطنية الجزائرية وبالمقابل تقوم فرنسا بالاعتراف بالصين وتقييم العلاقات الدبلوماسية معها وبطبيعة الحال رفضت الصين ذلك العرض وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في الجزائر عام 1958 وبالمقابل كانت الجزائر ثاني دولة إفريقيا تعترف بالصين بعد مصر<sup>2</sup>.

ثم في سنة 1978م حدث على انطواء صيني لمراجعة الحسابات، ومن الآن نلاحظ تحولا في السياسة الخارجية بعدم التركيز على الإيديولوجيات، كما نلاحظ تخليا عن

<sup>1</sup> نائلة ترفاس، المرجع نفسه، ص 54.

<sup>2</sup> عادل حسن محمد احمد، العلاقات الصينية الإفريقية، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، مركز العلاقات الدولية، 2015.



المشاريع المكلفة مع رفع التبادل التجاري، مع ذلك فإن تغيير الاتجاه الإيديولوجي الثقافي بعد موت ماوتسي تونغ لا يمكن بالتأكيد أن يكون قطيعة جوهر الخط المتبع، وهذا لان الأخلاقية السياسية هي الميزة لأسلوب عمل القادة الصينيين وهي إرث من الكونفوشيوسية التي تؤكد (علاقات الإنسان بالإنسان، والإنسان بالأرض، والإنسان بالخالق)<sup>1</sup>.

من مما عزز علاقة الصين بإفريقيا ودفعها لعدم التضحية بهذه العلاقة بسبب النقد الغربي هو أحداث تيان آن مين 1989، وهذا ما دفع تصاعد هاته العلاقات.

### المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية في فترة التسعينات.

نشطت العلاقات الصينية الإفريقية في منتصف التسعينات، خاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية، وذلك لتطور المشروع الاقتصادي الصيني الذي دعمته عودة كل من هونغ كونغ في عام 1997 وماكاو في عام 1999 للسيادة الصينية، والذي وفر احتياطات مالية ضخمة ساعدها على توسيع استثماراتها الخارجية، من جهة، وأيضاً للفراغ الذي تركته الدول الغربية التي وجهت اهتمامها ودعمها التنموي. الذي كان تستفيد منه الدول الإفريقية. لدول شرق أوروبا، من أجل دمج الأخيرة واستيعابها في النظام الغربي بتوجهاته الرأسمالية الليبرالية، من جهة أخرى، وبالتالي لم تعد الدول الإفريقية قادرة على منافسة دول أوروبا الشرقية في جذب الاستثمارات الغربية نسبة للفجوة الكبرى بين الإقليمين في البنيات التحتية الجاذبة للاستثمار الخاص إلى جانب توفر مناخ الاستقرار السياسي والفجوة الواسعة بينهما في توطين التكنولوجيا والعمالة الفنية والماهرة.<sup>2</sup> لقد عمقت هذه التحولات حالة عزلة وتهميش أفريقيا اقتصادياً وسياسياً، بعد أن أضيفت العزلة الجغرافية والسياسية إلى العزلة الاقتصادية

<sup>1</sup> نائلة ترفاس ، المرجع السابق، ص 55.

<sup>2</sup> عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، مصحف إفريقيا، الخرطوم، 2004، ص 45.

وفجوة التكنولوجيا، التي تميزت بها علاقات أفريقيا الدولية في أعقاب أزمة الديون، وتدهور شروط تبادل التجارة الدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات حدثت في ذات الوقت الذي التزمت فيه عدد من الدول الأفريقية بتنفيذ برامج اقتصادية قاسية فرضتها عليها الدول الغربية في إطار التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات المالية، ويتراجع مسار التعاون الاقتصادي وضمور المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغربية، لم تعد برامج الإصلاح قادرة على تحقيق أهدافها مما عرض الحكومات الأفريقية إلى حرج سياسي مع الدول والمؤسسات المالية المانحة. فالاهتمام الاقتصادي الصيني بأفريقيا مرده لتمتع القارة السمراء بتوفر الموارد وسعت الأسواق لاستيعاب قدر كبير من المنتجات الصينية<sup>1</sup>.

في منتصف التسعينات أعلنت الصين عن نفسها كقوة اقتصادية دولية صاعدة، مما انعكس إيجاباً على علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا، والآن يقدر عدد العاملين الصينيين بالشركات الصينية في أفريقيا بصفة دائمة حوالي 1500000 شخص، مقابل 235000 أفريقي يعملون بالصين. كما زاد حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال فترة التسعينات 700%، وبالتالي أصبحت الصين تمثل الشريك الاقتصادي الأول لأفريقيا. وخلال خمسة أعوام، وبداية من 1997، زار الصين حوالي 40 رئيس دولة أفريقية من غير المشاركات الجماعية في المؤتمرات التي تنظم في الصين، وخلال الفترة 2004-2005 استضافت بكين 15 رئيس دولة أفريقية و3 بدرجة نائب رئيس و6 رؤساء وزراء، وخلال عام 2013 زار أفريقيا 1895000 صيني مقابل 553000 أفريقي زار الصين، وفي 2007 زار الرئيس الصيني هو جينتاو عدد من الدول الإفريقية لمدة 12 يوم، وقدم خلالها قروض بمئات

---

<sup>1</sup> عادل حسن أحمد محمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الباردة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2013، ص 78.

الملايين من الدولارات وتم فيها إلغاء ديون الكاميرون وليبيريا والسودان وزامبيا وموزمبيق ووعده بمنح وقروض ميسرة للكاميرون بلغت جملتها 100 مليون دولار، وللسودان بلغت جملتها 117 مليون دولار، وناميبيا 139 مليون دولار، وجزر سيشل 35 مليون دولار، كما قام أثناء زيارته بتدشين شراكة تعدين ضخمة في مجال النحاس بزامبيا، كما تعهد بصياغة أسس جديدة لشراكة إستراتيجية مع جنوب أفريقيا، الزيارة عكست أسلوب الصين في استخدام الاتصال الشخصي رفيع المستوى في الوصول إلى أي بلد لديها معها علاقات دبلوماسية في القارة الأفريقية، أيضا يحافظ الحزب الشيوعي الصيني على التواصل مع معظم الأحزاب الأفريقية الحاكمة بغض النظر عن توجهاتها الإيديولوجية، ويعكس ذلك التوجهات البرغماتية للصين، كما تبتدع الصين آليات مختلفة للتعاون السياسي في القضايا الإقليمية والدولية، مثل آليات التشاور السياسي على مستوى وزارات الخارجية، والحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى وتعيين المبعوثين الخاصين إلى إفريقيا.

إن توقيع الصين عدد من اتفاقيات القروض التفضيلية والاستثمارات والمساعدات في مجالات مختلفة في أفريقيا، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية والحظر الذي تفرضه الدول الغربية على بعض دول القارة الإفريقية، كل ذلك جعل القيادات الإفريقية تصوب اهتماماتها نحو الصين بدلا عن دول أوروبا والغرب عموما، وهي بذلك تؤكد على ضرورة تعاون الجنوب - الجنوب، فالدول الغربية تشترط تقديم مساعداتها التنموية بالالتزام بمعايير الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية والقضاء على الفساد والمحسوبية وغيرها<sup>1</sup>، كما أنها تعتبر معظم الدول الإفريقية دول فاشلة لانعدام الأمن والاستقرار السياسي وفشل التنمية، فأى جهود للاستثمار بأفريقيا هي مضيعة للمال والجهد والوقت.

---

<sup>1</sup> عادل حسن محمد أحمد، العلاقات الصينية-الإفريقية، مرجع سابق.

الصين تستثمر في مجالات النفط في نيجيريا وانغولا وليبيا والجزائر والسودان وتشاد وفي مجال الغابات في غينيا الاستوائية، والتعدين في زامبيا وموزمبيق، والإنشاءات في بتسوانا، والتصنيع في أثيوبيا، والاتصالات ومجال البنيات التحتية في معظم الدول الأفريقية. الصين تحتاج لأفريقيا لتمدها بمصادر الطاقة، والمواد الخام، كما توفر أفريقيا للصين أسواق لمنتجاتها، وساحة عمل لاستيعاب فائض العمالة عندها، وأيضا تعزيز لشرعيتها ونفوذها العالمي، كانت العلاقات في الفترة من الخمسينات إلى السبعينات تقوم على أسس أيديولوجية وثقافية، وكان نمط المساعدات الصينية لأفريقيا قائم على أساس القيم والمثل الصينية، مثال لذلك إرسال البعثات الطبية وتشديد المستشفيات ومراكز التأهيل المهني ومزارع الأرز والأسماك ومراكز البحوث الزراعية ومصانع النسيج رغم فائض منتجاتها من الغزل والنسيج فهي لا تبخل بتشديد المصانع ببعض دول القارة، وبناء الجسور وتعبيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية (خط السكك الحديد الذي يربط تنزانيا بزامبيا TAZARA في أواخر الستينات من القرن الماضي)، وبناء قاعات مؤتمرات دولية حديثة في كل من السودان وتنزانيا ومبني البرلمان بتشاد ومطار دار السلام الدولي إضافة إلى إنشاء مقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا وتعيين بعثة صينية به، وكذلك تهتم الصين بمسألة التبادل الثقافي بإيفاد الطلاب إلى الصين وإرسال البعثات الثقافية والرياضية، ودعم التنمية الزراعية وتقديم القروض التفضيلية دون المطالبة بدفع قيمة خدمات الدين، وإذا تعثر سداد الدين تقوم الصين بإعفائه.

## المبحث الثاني: التفسير النظري للسياسة الخارجية الصينية.

اعتمدنا في هذا المبحث على المقاربات النظرية التي تعطي فهم وتفسير السياسة الخارجية الصينية وذلك عبر مطلبين المطلب الأول يتناول المقرب النيوواقعي والمطلب الثاني المقرب النيوواقعي.

### المطلب الأول: المقرب النيوواقعي.

في أواخر العقد السابع من القرن العشرين جاء كينيث وولتز بشرح كبير عن واقعية مورغينثو التقليدية الشهيرة (politics Among nations) (1948)، الذي ادخل الواقعية كمقرب لدراسة العلاقات الدولية، ومنذ شرح وولتز لهاته الواقعية أصبحت تعرف بالواقعية الكلاسيكية.

الواقعية الكلاسيكية تبلورت بالأساس خلال فترة الحرب الباردة، والواقعيون الكلاسيكيون مثل هانس مورغينثو وراينهولد نايبور يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك ما يسميه مورغينثو **Animus dominandi** أي الرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، مورغينثو ابرز مزايا نظام توازن القوى التقليدية المتعددة الأقطاب، ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيياتي يحمل الكثير من المخاطر<sup>1</sup>.

من أهم المنطلقات التي تقوم عليها الواقعية نجد:

**فوضوية النظام الدولي:** يعني عدم وجود أي انتظام أو تدرج للسلطة على المستوى العالمي، أي غياب التراتبية في المجتمع الدولي ولا وجود سلطة فوق سلطة الدولة، وهذه الحالة لا

---

<sup>1</sup> توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي النيوليبرالي مضامين الصعود الصيني - دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي- مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، ولسرراتيجية، 2007-2008، ص 10.

تسمح فقط بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها طالما لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية.

فالعلاقات الدولية قائمة على الصراع والتنازع ويحكمها اللايقين، وبالتالي فإن الدول وبالرغم من أنها متشابهة وظيفيا وأنها تعاني كلها من نفس القيود التي تفرضها فوضوية النظام الدولي كما يرى بذلك الواقعيون الجدد فإنها تكافح من أجل أن تبقى على وضعيتها في النظام الدولي، هذا ما يفسر لجوء الدول إلى البحث عن امتلاك المزيد من القوة لتحقيق الأمن، وهذا الأخير هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي والمشروع لاستعمال هذه القوة في عالم يتميز بالفوضى والاعتماد على الذات لأن الاعتماد المتبادل يعني الهيمنة والتبعية للواقعيين<sup>1</sup>.

لكن انتقاء حكومة عالمية لا يعني انعدام النظام في العالم، الواقعيين يميزون بين حالتى الفوضى **anarchy** واللاانظام **chaos**، رغم أن حالة اللاانظام قد تسود العالم لفترات قصيرة كما في حالة الحروب العالمية، فوضوية النظام الدولي يمكن فهمها بشكل أفضل عند مقارنة النظم الدولية والداخلية، هذه الأخيرة ميزتها التسلسلية وتقف في علاقات رؤساء ومرؤوسين، والبعض ملزم بالخضوع، عكس النظم السياسية الدولية التي ميزها التشابه الوظيفي إذ كتب كينيث وولتز الفرق بين حقلي السياسة الدولية والداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار استخدام أو عدم استخدام القوة، بل في بنياتهما المختلفة، أي الأنماط المختلفة لتنظيم استخدام القوة، أي تطبيق تشكيلة من العقوبات لضبط استخدام الرعية للقوة، وفي حالة استخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجأ الآخرون للحكومة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون - فترتو ما بعد الحرب الباردة -، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الدراسات الآسيوية، 2011، ص 25.

<sup>2</sup> توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 16.

سياسة توازن القوى: يعتبر مفهوم توازن القوى ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي، وارتبط مفهوم توازن القوى كما حدده "هانس مورغينثو" بعنصرين أساسيين: يرتكز عليهما هذا المفهوم، الأول مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية والثاني، إدراكي خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، ووفق تصور مورغينثو، تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى، حيث يفرض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى، لكن "كينيث وولتز" يقبل بتحقيقه من خلال عناصر القوة الداخلية وعناصر القوة الخارجية معاً، فما توازن القوى، كما قال "هارولد لازويل" إلا "بناء علاقات القوة بهدف للحفاظ على الوضع القائم وأية محاولة لتغييره، تثير رد فعل مقاوم باتجاه إعادة تنصيبه"<sup>1</sup>.

تم إعادة تقييم الرؤية الكلاسيكية لتوازن القوى من طرف الواقعيون الجدد، معتقدين أن نظرية توازن القوى مساعدة على التنبؤ بخصوص السلوكيات والمحصلات الدولية، فالدول ترتبط بسلوك توازني سواء كانت القوة المراد توازنها هي الغاية من هذا السلوك أم غير ذلك، طالما أن الأمن هو الهدف الأساسي، فكل تحالف يرغب في ضم أكبر عدد من الأعضاء، غير أن الدول تفضل دوماً الانضمام للطرف الضعيف أي الموازنة **balancing** على الانضمام إلى الطرف الأقوى **bandwagoning** طالما أنها تنظر دوماً للقوى الكبرى باعتبارها مصدر تهديد، فإن سلوك توازن القوة هو أفضل وسيلة للحفاظ على الوضع القائم. وعلى خلاف "مورغينثو" الذي يعتبر نظام التعددية القطبية (**multipolarity**) الأكثر استقراراً يرى "والترز" ومعظم الواقعيون الجدد أن نظام الثنائية القطبية (**bipolarity**) هو

<sup>1</sup> نجيم حذفاني، المرجع السابق، ص 26-27.

النظام الأكثر استقرارا ونظام التعددية غير المتوازنة الأكثر عرضة للنزاعات والحروب، أما "جون ميرشايمر" يضع نظام التعددية القطبية المتوازنة (**balanced multipolarity**) في موقع يتوسط الحالتين السابقتين<sup>1</sup>.

**سياسات الاعتماد على الذات:** يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات (**selfhelps**) وانطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقا للاعتماد على الذات، الاكتفاء الذاتي سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة، ويضيف "والترز": "الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة فوضوية... عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها"<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني: المقرب النيوليبرالي.**

**الفرع الأول: التحليل النيوليبرالي في العلاقات الدولية.**

إن الليبرالية كتقليد في السياسة الدولية، تعتبر أن السياسة **politics** والسياسة الحكومية **policy** كلاهما نتاج مصالح متنافسة، وهذا عكس الواقعية التي تتبنى نظرة مركزية الدولة الخاضعة للبنية العالمية. أن البراداييم التعددي (الليبرالي) ينطلق من تصوره للسياسة العالمية بناء على أربعة افتراضات أساسية:

لا تعد الدولة الفاعل الأساسي الوحيد إنما هناك وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا: قد تكون في بعض المسائل فاعلا مستقلا، ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة

<sup>1</sup> توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 17-18.

<sup>2</sup> نجيم حذفاني، المرجع السابق، ص 28.



التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية لذا يعود تزايد الشبكات عبر الوطنية المتنفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى الاتجاه نحو تحقيق ما يسمى "المجتمع المدني العالمي"<sup>1</sup>.

يعتبر التعدديين (الليبراليين) أن الأشخاص والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية ويعتبرون أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي تركز عليها سلوك الدولة<sup>2</sup>.

ويتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة عقلانيا فالنظرة المجزئة للدولة، تترك الانطباع بان صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية، لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني لان سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار، وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة بالنسبة لليبرالية، فان الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن مهمة فان المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والايكولوجية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، تبقى هي الأخرى ذات أهمية، فهناك من الليبراليين الذين يركزون دراساتهم على المسائل النقدية، التجارية والطاقوية، بينما يسعى آخرون إلى تناول المسعى الدولي لمعالجة مشكلة السكان والمجاعة في بعض أجزاء العالم النامي، ويحاول البعض الآخر التركيز على دراسة سياسة التلوث الدولي وتدهور البيئة<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> الهام قرباب، أسيا لبي، الصعود الصيني من المنظور النيواقعي - مراجعة نقدية-، مذكرة ماستر، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، تخصص تحليل السياسات الخارجية، 2015-2016، ص 58.

<sup>2</sup> توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 27.

<sup>3</sup> نجيم حذفاني، المرجع السابق، ص 30.

وعلاقة ذلك بالجوانب السياسية والاجتماعية، من جانب آخر يرفض الليبراليون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا، فهم يعتقدون أن المشاكل "السوسيو اقتصادية" الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

فالتعددية (الليبرالية) تركز في دراساتها للسياسة العالمية على محورين أساسيين:

تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة والمسارات التنظيمية والسياسة البيروقراطية، أما المحور الثاني المتعلق "بالعبر-الوطنية" **transnationalism** فهو يتناول مواضيع (مسائل) العصرية، التكامل، الاعتماد المتبادل، المنظومات الدولية وتعددية الأطراف.

ومن هذه الزاوية فالطرح الليبرالي ركز على مجموعة من المفاهيم والآليات مثل توفر التوافق الجماعي بين أعضاء مجلس الأمن، التعاون عبر-وطني من خلال مفهوم الشعب والانتشار لـ "دافيد ميثراني" التعاون في القطاع ما سوف يؤدي بالحكومات لتوسيع مجال التعاون عبر القطاعات الأخرى، وعملية الاندماج لـ "ارنست هاس" الذي يفترض أنها ستقلل النزاع، ثم الاعتماد المتبادل لـ "باي وكيوهن" من خلال تعدد الفواعل مجموعات المصالح والشركات عبر-الوطنية، والمنظمات غير الحكومية فالليبرالية الجديدة المؤسسية المعروفة كذلك تحت اسم "التعددية **pluralists** تجاوزت مفهوم الدولة-المركز **state-center** إلى عبر وطنية من أجل تحقيق الاعتماد المتبادل وتراجع في استقلالية الدولة، ومما سبق فإن الليبرالية ستدعم بقوة فكرة العولمة بل وتكون انعكاساتها ونتيجة طبيعية وتطوير لأفكارها.

تعد القوة العسكرية مهمة وهذا ما أكده التعدديين على عكس الواقعيون الذين يعتبرونها كل شيء، والنظام لا يبرز من خلال توازن القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة والمعايير المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسسية، والليبراليون لا يعتقدون أساسا وجوهريا بان السيادة مهمة في الممارسة كما يعتقد

الواقعيون بأهميتها، فالدول قد تكون سيدة ولكن في الممارسة يجب أن تتفاوض مع كل الأنواع الأخرى من الفواعل بالنتيجة، فإن حريتها في التصرف كما ترغب تكون منقوصة والاعتماد المتبادل بين الدول في نظر الليبراليين ميزة مهمة في السياسة العالمية، وبناءا على المنطلقات والفرضيات السابقة، فإن الليبرالية تنظر إلى العولمة كنتيجة نهائية للتحول الذي حدث في السياسة العالمية، بالنسبة إليهم فإن العولمة تهدم حسابات الواقعية ما دامت تبين بان الدول ليست الفواعل الوحيدة في السياسة الدولية كما كانت قبل سنوات أو عقود من الزمن، في مكانة الدولة هناك هرم من الفواعل المختلفة الأهمية، والعالم بالنسبة لهم يبدو كشبكة من العلاقات والتفاعلات والعمليات والفواعل فالعولمة بالنسبة لليبراليين نظام متشابك لعوامل متصلة ومرتبطة فيما بينها، كما يقول "ميشيل كلوغ"<sup>1</sup>.

فالتيار الليبرالي المؤسساتي إذن يحاول الإجابة عن سؤال: كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تناط بها وظائف تعجز الدول منفردة القيام بها، والتغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي، إذن أن نمو الاعتماد المتبادل الذي ركز عليه كل من "كيوهن" و"ناي" ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن كمنع انتشار الأسلحة النووية، كذلك في ميدان البيئة كمكافحة التلوث ومعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، والصحة كمحاصرة الأوبئة العابرة للحدود، أن مثل هذه التحديات والمشكلات وغيرها يستحيل على الدول منفردة معالجتها، فلا بد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية اتخاذ خطوات ملائمة، وفي هذا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي، فضلا عن ذلك فهي تقلص من مستويات اللاتيقين أي التخفيف من حدة الشكوك المتبادلة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نجيم حذفاني، المرجع السابق، ص 31.

<sup>2</sup> عادل زقاغ، المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية، محاضرات مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، السنة الثالثة، علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008.

فالاتحاد المتبادل أو ما يسمى "نظرية الاعتماد المتبادل المركب" حسب تعبير "روبرت كيوهن" يعود أساسا أي تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية التحول الاقتصادي، تطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالبيكولوجيا وتوسيع من حيث الأهمية، فالتعددية تتركز على القوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيها العلاقات "بين-الدولية"، "عبر-الحكومية" و"عبر-الوطنية"، لإقامة شبكة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس الديمقراطية الليبرالية وفي إطار متعدد الأطراف<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية.

تركز هذه الدراسة على مفهوم القوة الناعمة كأهم إستراتيجية تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، ويمكن تعريف مفهوم القوة الناعمة كالآتي: هي القدرة على تحقيق ما تصبوا إليه الدولة من هدف معين عن طريق جعل الهدف جذابا بالنسبة للإطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف ضدهم أو إكراههم بشكل قسري على القيام بفعل يقود إلى تحقيق هذا الهدف.

وهذه القدرة يكمن منبعها في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها عن الدول الأخرى وساستها وشعوبها، وحينما ينظر إلى سياسات دولة ما باعتبارها شرعية من قبل الدول الأخرى، تكون القوة الناعمة الأولى قد تحققت.

ويعتبر جوزيف ناي (Joseph Nye) أول من تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما أسماه القوة الناعمة حيث يرى جوزيف ناي أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة ومؤسسات

<sup>1</sup> توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 34.

الدولة، ويرى جوزيف ناي أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة، وأكثر من كونها القدرة على التأثير والإقناع، فإن القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يقود إلى الإقناع والتقليد، وتيسير الجهود من أجل الوصول إلى القيادة الدولية<sup>1</sup>.

وقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.

وهذه القوة الناعمة - بمعانيها الإيجابية لا السلبية ولا أساليب الإغراء والإغواء غير الأخلاقية - اتبعتها المسلمون في بداية الدعوة، حيث الدعوة بالحسنى وعمل الخير ومساعدة الآخر وعدم فرض التغيير بالقوة والاعتماد على الإقناع والقدوة، فهي ليست فكرة حديثة بالرغم من أن الغرب برع في تأصيلها (تماما كفكرة العلوم المستقبلية التي يعد المسلمون هم رواد المستقبلات فيها، ولكنه أصبح علما غربيا حاليا)، إذ كان النموذج الإسلامي لهذه القوة الناعمة يقوم على إيجاد نموذج أخلاقي صادق منفتح عقلاي وعاطفي يغيرهم بالانخراط في الإسلام، وقد سعت المسيحية أيضا لاستخدام الفكرة نفسها بوصفها فكرة دينية، تدعو إلى الفعل الحسن بواسطة المغريات والجاذبية والقدوة الحسنة.

أما في العلاقات الدولية، فإن التعامل الأخلاقي والمصلحة المتبادلة والاستعداد للتعاون وجعل العلاقة علاقة شعبية؛ كان هو أكثر الخطط الناعمة في الفكر الإسلامي.

---

<sup>1</sup> جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البحيري، العبيكان للنشر، السعودية، 2007، ص 38.

وفي كتابه الذي يحمل عنوان «صعود القوة الناعمة للصين» يقول "جوزيف اس. نيه" الذي يعمل أستاذا للخدمة المتميزة بجامعة هارفارد: إن عصر المعلومات العالمي، والمصادر الناعمة للقوة، مثل الثقافة، والقيم السياسية والدبلوماسية، تعد جميعها جزءا مما يصنع قوة عظيمة.

ويضيف: إن «النجاح (بهذه القوة الناعمة) لا يعتمد على من سيفوز جيشه، وإنما أيضا من ستفوز قصته»، و«أن الصين حريصة على دعم الجهود التي تقودها إفريقيا لتطوير حوكمة سليمة، وتنمية مستدامة في شتى أنحاء القارة»<sup>1</sup>.

وهذا الاستخدام لأسلوب التغيير أو التغلغل الناعم الصيني في إفريقيا سوف يستمر، بحسب خبراء سياسيين، كموجه رئيس لتعزيز العلاقات بين الصين وإفريقيا، فالدكتور موسى كافانجا المدير التنفيذي لمعهد شرق إفريقيا للدراسات السياسية يؤكد أن «الصين التي نجحت في استخدام القوة الناعمة لصالحها؛ من غير الممكن معرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليه».

---

<sup>1</sup> جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 39.

### المبحث الثالث: الأهمية الجيوبولتيكية والجيواقتصادية لإفريقيا.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأهمية التي تحظى بها إفريقيا عبر مطلبين الأول

الأهمية الجيوبولتيكية والثاني الأهمية الجيواقتصادية.

#### المطلب الأول: الموقع الجغرافي والجيوسياسي لإفريقيا.

تعد القارة الإفريقية من أهم القارات في العالم وذلك لامتلاكها مقومات تميزها عن

غيرها ويمكن إبراز هذه الأهمية والمقومات في:

#### أ- جغرافيا:

تقع القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 34.5° شمالا خط الاستواء عند (الرأس

الأبيض) و37.5° جنوب خط الاستواء عند (رأس أغولهااس)، وبين خطي طول 17° غربا

عند (الرأس الأخضر) في السنغال أي غربي القارة و51° شرقا عند (الرأس الهفون) في

الصومال في شرق القارة<sup>1</sup>. (أنظر الخريطة 1)

وهي ثاني قارة في العالم من حيث المساحة تلي آسيا إذ تبلغ مساحتها حوالي 30.2

مليون كلم<sup>2</sup>، وتبلغ مساحة جزرها وحدها 620.000 كلم<sup>2</sup> وتصل نسبة الجزر وأشباه الجزر

فيها إلى 1-2% مثل (جزيرة مدغشقر وجزر القمر).

يحد القارة من الشمال البحر المتوسط (الذي يفصلها عن قارة أوروبا) وشرقا البحر

الأحمر (الذي يفصلها عن قارة آسيا)، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب

المحيط الهندي.

وقد أدى هذا الموقع إلى جعل القارة بمثابة نقطة تقارب المساحة بين أبعد نقطتين أي

الشمال والجنوب وأيضا أبعد نقطتين بين الشرق والغرب، أما عن طول سواحلها يبلغ

---

<sup>1</sup> أسماء حني، مبادرة النيباد وأثارها على القارة الإفريقية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة، تخصص تاريخ معاصر، 2016-2017، ص 12.

(30.500 كلم<sup>2</sup>) يفصل إفريقيا عن أوروبا شمالا لكن أوروبا تقترب من إفريقيا عند مضيق جبل طارق أما شمالا شرقا تقترب من آسيا عند مضيق باب المندب، وفي الجنوب الشرقي تشرق القارة على المحيط الهندي، وتطل غربا على المحيط الأطلسي في جزئية شمالا وجنوبا. وتعد تلك الأبواب المعابر الطبيعية حول الهجرات البشرية<sup>1</sup>.

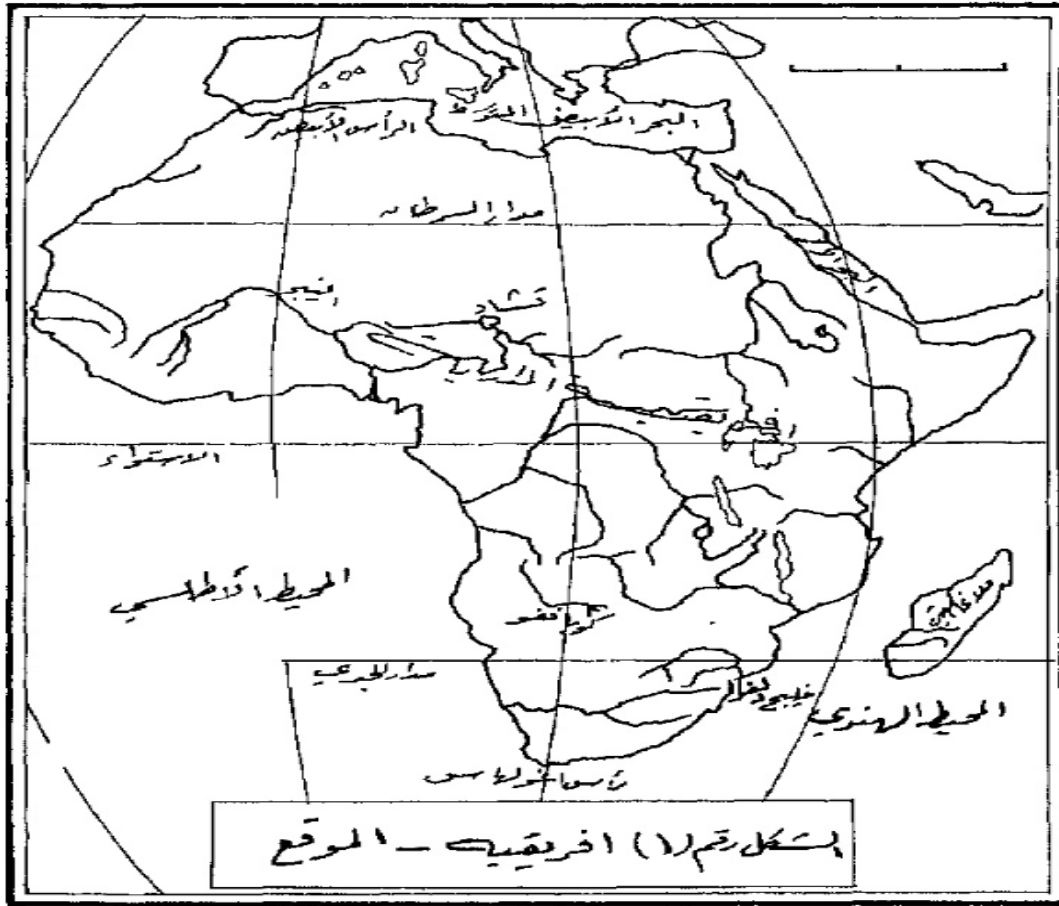
يقدر عدد سكان القارة الإفريقية لعام 2000م بحوالي 783.5 مليون نسمة من السكان<sup>2</sup>. وقد قدر عدد سكان إفريقيا خلال سنة 2013م بـ1.111 مليون نسمة وتعتبر نيجيريا أكثر اتساعا من حيث السكان في القارة.

---

<sup>1</sup> أنور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط، دار المريخ، الرياض، 1983، ص- 3-7.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص7.





أنور عبد الغني العقاد: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ص 6.

### ب- مظاهر السطح في القارة:

تتألف قارة إفريقيا من هضبة واسعة تمتد من ساحل غانا في الغرب إلى الصومال شرقا ومن الأطراف الجنوبية لجبال أطلس إلى الأطراف الشمالية لجبال الكاب في الجنوب، ولا تعتبر جبال الأطلس جزءا من الهضبة الإفريقية لأنها جبال إلتوائية تكونت حديثا عند الأطراف الشمالية للكتلة الإفريقية، وتشبهها في ذلك جبال الكاب وإن كانت تختلف عن جبال أطلس في أنها أقدم منها في التكوين. أما بالنسبة للسهول في القارة الإفريقية فهي تنقسم إلى قسمين هما سهول داخلية وسهول ساحلية، ويختلف اتساع السهول الساحلية من منطقة إلى

أخرى، وهي في الأغلب سهول ضيقة، أما السهول الداخلية في القارة قليلة لأن أغلب سطح القارة هضبي<sup>1</sup>.

### • المناخ:

تقع القارة الإفريقية ضمن الأقاليم المناخية والمدارية والمعتدلة والدافئة، ونتيجة لشكل القارة الذي يتميز باتساعه في النصف الشمالي وقلة اتساعه في النصف الجنوبي، فإن الأحوال في القسم الجنوبي أكثر اعتدالا بعكس النصف الشمالي الذي يتميز بالتطرف والجفاف. وقد كان لعدم وجود مسطحات مائية كبيرة داخل القارة وندرة الخلجان المائية الكبيرة وعدم بروز أشباه الجزر على طول سواحلها أثره في قلة تأثير العامل البحري على مناخ القارة<sup>2</sup>.

### • البيئة الاستوائية:

يتميز هذا المناخ بالحرارة والرطوبة الكبيرة طوال أيام السنة، فالهواء دوما مشبع بالرطوبة والعواصف الرعدية تحدث بانتظام كبير<sup>3</sup>.

### • المنطقة المدارية:

لها فصلان مناخيان يدوم كل واحد منهما لسته أشهر فصل الجفاف وفصل الأمطار، حيث يأتي الفصلين الجاف والممطر على شكل فصل حار يكون مزعجا على الغالب، لا لحرارته الشديدة فحسب (تكون الشمس عمودية تقريبا فيه) وإنما لرطوبته الكبيرة خاصة عندما يقترب فصل الأمطار.

### • البيئة الصحراوية:

---

<sup>1</sup> عبد القادر مصطفى المحشي، وعبد العباس الفضيح الغريزي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000م ص35-50.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص69.

<sup>3</sup> أسماء حني، المرجع السابق، ص 14.

تشمل النطاق الجاف، ويتركز المناخ الجاف في نطاق الصحراء الكبرى ويمتد لعرض يتراوح من 1200-1400 كم، وهي أعظم المناطق الصحراوية في العالم وتعتبر امتدادا إلى الصحراء الآسيوية حيث تتأثر بكتلة آسيا القارية<sup>1</sup>.

وأهم ما يميز هذا المناخ هو قلة أمطاره وتذبذبها حتى مرتفعات تبستي والأحجار بسبب تباعد أجزائها من المسطحات المائية ووجود سلاسل جبال أطلس التي تعيق الرياح الشمالية الغربية الممطرة.

#### • المنطقة المتوسطة:

تشمل المناطق الشمالية كما في المغرب والجزائر وتونس وأجزاء من ليبيا وجنوب غرب القارة وبالذات مقاطع الكاب، ويتميز هذا المناخ بأمطار شتوية متذبذبة التي تسببها الجبهات الهوائية القطبية البحرية، ويتميز الإقليم المناخي بدرجات حرارة تقدر ما بين 24°-28° في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فتقدر بـ 13° وتسقط أمطار شتوية، أما في نطاق الإقليم الجنوبي فيتميز بأمطار شتوية بسبب وصول الهواء القطبي المار على المحيط ويتسبب في بروز جبهات هوائية، أما في الصيف فيكون جاف وحار.

ويوصف المناخ المتوسط بأنه "مناخ بارد تسطع فيه الشمس الحارة" مع أنه يجب ألا ننسى أن حرارة الصيف في شمال إفريقيا (الواقع قرب الأطراف الجنوبية لمناخ البحر المتوسط) تزداد بصورة ملحوظة كلما تقدمنا باتجاه الجنوب مبتعدين عن ساحل المتوسط<sup>2</sup>.

#### ج- السكان:

ينقسم سكان القارة الإفريقية إلى أربعة مجموعات رئيسية، العناصر القديمة بين البوتستمن والمهنتوت والاقزام، والزنج والخلص والحاميون، والشعوب الزنجية ثم العناصر

<sup>1</sup> أنور عبد الغني العقاد، المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> أسماء حني، المرجع السابق، ص 15.

السامية العربية بالإضافة إلى أقليات بيضاء كما هو الحال في جنوب إفريقيا وروديسيا، وقد قدر عدد السكان بحوالي 811.605 مليون نسمة سنة 2001م، أما في سنة 2014 قدر بـ38.934.334 مليون نسمة، وأكثر الدول كثافة من نفس السنة دولة "نيجيريا" قدر عدد سكانها بـ177.475.986 مليون نسمة<sup>1</sup>.

إن نسبة النمو الديمغرافي المسجلة على مدار 30 لسنة الماضية ترجع إلى الزيادة في المواليد المرتفعة وتراجع نسبة الوفيات، وتؤكد وثيقة النيباد أن هناك 340 مليون أو نصف سكان إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم وأن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 14 وتؤكد وثيقة النيباد أن هناك 340 مليون أو نصف سكان إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم وأن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 14% وتتوفر لدى 58% من السكان طرق الحصول على المياه النقية<sup>2</sup>.

وتبعا لتقرير صندوق الأمم المتحدة في سنة 2001 تجد حوالي 832 مليون ساكن مقابل ما يقارب 812 مليون في السنة السابقة بزيادة ما يقارب 20 مليون فرد إضافي، أي نسبة نمو هي الأعلى في العالم 2.3%، مقابل 1.3% لآسيا و1.4% لأمريكا اللاتينية.

#### د - أهمية قارة إفريقيا جيوسياسيا:

نظرا للموقع الجغرافي المهم الذي يؤثر جيوسياسيا على الحركة السياسية الدولية والإقليمية، وممرات الملاحة الدولية، أولى غرب إفريقيا أهمية كبرى في القديم من خلال الحركة الاستعمارية، من خلال محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية عليها في فترة ما بعد الاستقلال.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 20.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2002، ص 6.

تكمن أهمية القارة سياسيا في أنها:

- تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس.

- وتطل على: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي والهندي.

هذا الموقع أهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصا في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية، بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لذلك فإن إفريقيا دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات، ونظرا لسيطرة الدول الإفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط إلى العالم، وكذا الواردات من السلع، إلى جانب أهمية الأسواق في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية.

تحقق إفريقيا نسبة 13.5% من المبادلات العالمية مثل المعادن والمواد الخام وتبلغ اقل من 1% من الإنتاج الصناعي العالمي، وتجدها لا تتجاوز 2.3% من التجارة العالمية و8% من الإنتاج العالمي من المواد الخام، فهي تمثل المداخل من الصناعة للنواتج الداخلي الخام بـ33%، وفيما يخص مجال الطاقة فتحتوي إفريقيا على 8% من الاحتياطات العالمية من البترول والغاز الطبيعي و6% من الفحم و28% من اليورانيوم و33% من الطاقة الكهرومائية، وتعتمد إفريقيا أساسا على الزراعة والتي تمثل نسبتها 62% من نشاط السكان العاملين حيث تقدر بـ20% من الناتج الداخلي الخام للقارة. ونجدها لا تصدر سوى المنتجات

<sup>1</sup> محمد الصادق الأمين، إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي ... من الإهمال إلى عاصفة الحزم، 2015/11/9م.

الفلاحية أو المنجمية ونجدها أيضا لا تتحكم في تحديد الأسعار لأننا نجد الكثير من البلدان الإفريقية لا تصدر سوى منتج واحد أو اثنين أو ثلاثة، بسبب تعامل المداخيل بالعملة الصعبة لأنها التبعية المفرطة التي أدت إلى غياب تنوع المنتجات الموجهة للتصدير، وقد سجل نمو الاقتصاد الإفريقي في الناتج الداخلي الخام سنة 2001 بـ3.4% وهذا ما يؤدي إلى زيادة طفيفة للمدخل الفردي، وقد يصل إلى نسبة 3.5% سنة 2002، وقد سمحت زيادة أسعار المواد الأولية بلوغ نسبة متوسط الناتج المحلي الخام بـ3.6% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002. كما أن النتائج الاقتصادية المحققة للقارة تميزت بتسجيل نسبة النمو التقليدية للاقتصاديات الأساسية في القارة، والتي تمثل وحدها 80% من الإنتاج الداخلي الخام للقارة، وترتبط هذه الزيادة بنسبة ارتفاع أسعار المواد الأولية، وخلال سنة 2004 بلغت نسبة النمو 3.6% وقل من 57% نسبة النمو الضرورية للتنمية التي باعتبارها أحد الأهداف المراد تحقيقها<sup>1</sup>.

وقد حققت هذه النتائج في القارة أكبر نسبة نمو بلغت أكثر من 5% في 17 بلد، في حين نجد أن هناك 16 دولة سجلت نسبة نمو ما بين 3 و5% خلال سنة 2001، أما باقي البلدان قد حققت نسبة نمو سلبية بلغت بين 9 و5%.

وفي عام 1986 بلغت مجمل المديونية الإفريقية إلى 209 مليار دولار وبلغت خدمة الديون إلى 24 مليار دولار، أي ما يمثل 74% من الصادرات. أما سنة 1998 تجاوزت 400 مليار دولار، وفي سنة 1990 ارتفعت المديونية إلى 272 مليار دولار وخدمة المديونية إلى ما يقارب 38 مليار دولار أي ما يعادل 46% من الصادرات.

<sup>1</sup> أسماء حني، المرجع السابق، ص 18.

## خلاصة:

- تعد العلاقات الصينية الإفريقية عامل مهم في زيادة وتطوير العلاقات بينهما خاصة الاقتصادية.

- تعد المقاربة النيواقعية والمقاربة النيوليبرالية هما الأنسب في تحليل وتفسير السياسة المتبعة من طرف الصين تجاه القارة الإفريقية ما يجعلها تلعب دورا بارزا في الساحة العالمية بصيغة تقوم على القوة الناعمة والاعتماد المتبادل.

- لقد لعب الموقع الذي احتلته القارة الإفريقية دور كبير في جعلها محل صراع بين الدول وذلك راجع للأهمية الجيوسياسية التي تمتاز بها القارة، المتمثلة في أنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، كما أن لها أهمية جيواقتصادية وذلك لامتلاكها العديد من الثروات.

# الفصل الثاني

أبعاد السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا



من خلال هذا الفصل سنتطرق لموضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا من خلال تحليل طبيعة وأبعاد السياسة الخارجية الصينية إضافة إلى تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا، والتحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية نحو إفريقيا، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول البعد الاقتصادي وما يمثله من مساعدات مالية وتنموية وطبيعة التعاون والشراكة أما المبحث الثاني البعد الأمني والسياسي والمبحث الثالث فهو عبارة عن تقييم للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا من تحديات ومستقبل الدور الصيني في إفريقيا.

## المبحث الأول: البعد الاقتصادي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى البعد الاقتصادي كونه أهم محدد في القوة الصينية، والركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا وقد قسم المبحث إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول المساعدات المالية والتنمية وطبيعة التعاون والشراكة، أما المطلب الثاني الاستثمار والمبادلات التجارية وفي المطلب الثالث فتح الأسواق الإفريقية والبحث عن الثروات الطبيعية.

### المطلب الأول: المساعدات المالية والتنمية وطبيعة التعاون والشراكة.

حظيت إفريقيا باكبر نسبة من المساعدات الصينية بنوعها المالي والتنموي وهذا ما عزز الوجود الصيني وتوسعه في إفريقيا، وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلا عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات، وهو ما يجعل الصين شريكا لإفريقيا، وتتنظر الصين إلى المساعدات التي تقدمها لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية تجاه إفريقيا بهذا الطابع منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، فالهدايا العينية وبناء المرافق الخاصة وإرسال فرق تقنية لإدارة هذه المرافق، وبناء القصور الرئاسية والملاعب والمكاتب، والخلط ما بين التعاون والمعونة، والطابع الغير الشفاف لمساعداتها الخارجية وثنائية هذه المساعدات وارتباطها باستخدام الشركات والمستلزمات الصينية كلها تعد سمات المساعدات الخارجية الصينية<sup>1</sup>.

تنتهج الصين طرقا ذكية لضمان استثماراتها في الدول الإفريقية، وذلك عبر تقديم مساعدات مالية وتنموية، إذ توضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع

---

<sup>1</sup>سمير قط، الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة -قطاع النفط نموذجا- مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2007-2008، ص 109-112.

قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة وبعد إن تحصل الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع يتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات هذه الشركات وتوفر هذه الطريقة ثلاث أمور أساسية هي: ضمان بناء هذه المشاريع، وعدم ضياع هذه الأموال عبر سرقتها من قبل المسؤولين الفاسدين وحصول الصين على سمعة جيدة لدى شعوب القارة الإفريقية ومسؤوليها، وقد تنامت المساعدات التي تقدمها الصين في إفريقيا ومن ضمنها قروض بشكل كبير، إذ ارتفعت من 800 مليون دولار في العام 2005 إلى 10 مليارات دولار أمريكي في المدة 2009-2012<sup>1</sup>.

تشارك وزارات ومؤسسات ودوائر صينية في تقديم مساعدات لإفريقيا كل حسب دوره، وتعد ذات طابع مؤسسي رسمي كما تشل هذه المساعدات نموذجاً ملائماً لاقتصاديات القارة الإفريقية لاعتبارات كثيرة: أولها، امتلاك الصين خبرة واسعة في مجال التنمية، وثانيها، تنسم مشروعاتها بجودة نسبية وتكاليف منخفضة وهو ما يلائم الدول الإفريقية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنمية عالية<sup>2</sup>.

تجسد تعاون الصين وإفريقيا بأبرز معانيه في الدبلوماسية المتعددة الأطراف المسماة منتدى التعاون الصيني- الإفريقي (FOCAC) الذي تأسس في عام 2000 وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي وملتقى مهما للتعاون بين الصين وإفريقيا، حيث أن حضور 43 رئيس دولة إفريقية في المنتدى، عكس اهتمام الدول الإفريقية بالتواجد الصيني في القارة.

إن الاجتماع الوزاري الأول للمنتدى الإفريقي الصيني في بكين في أكتوبر 2000 تناول قضيتين: إعلان بكين لمنتدى التعاون الإفريقي الصيني حيث تم تحديد المبادئ والأهداف من وراء هذا المنتدى، وبرنامج بكين للتعاون الإفريقي الصيني في التنمية الاجتماعية

---

<sup>1</sup>البتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، كانون الأول/ديسمبر 2017، ص 127.

<sup>2</sup>سمير قط، المرجع السابق، ص 115-116.

والاقتصادية، حيث تم تحديد أهداف التعاون في عدة مجالات تشمل التجارة، الاستثمار، الصناعة، إلغاء الديون، الزراعة، السياحة، الموارد الطبيعية، الصحة والتكنولوجيا التعليم. ووفقا لإعلان بكين، فإن المنتدى الصيني الإفريقي هو إطار للحوار الجماعيين الصين والدول الإفريقية، حيث التعاون يقوم على المساواة والمصلحة المتبادلة، في حين أن الأهداف الأساسية للمنتدى هي السلام والتنمية، ولقد ركز الإعلان على التاريخ الطويل للعلاقات الصينية الإفريقية وإلى موقع إفريقيا والصين كحلفاء استراتيجيين ضمن نظام عالمي غير عادل، يعرف بالشمال المتقدم والجنوب المتخلف، حيث نادي الإعلان لخلق نظام جديد اقتصادي وسياسي عادل<sup>1</sup>.

وفي عام 2003 في اجتماعه في أديس بابا أعلن رئيس الوزراء وان جيا باو Wen Jiabao أعلن أن الصين ألغت ديون 31 دولة إفريقية قدرت بـ 1.3 مليار دولار وتعهده بتقديم الدعم لمبادرة النيباد، وزيادة المشاركة ضمن عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا، ودعم موقف إفريقيا من التعددية، إلغاء الحواجز التجارية، الإعانات الزراعية، وزيادة المساعدات وتخفيض عبء الديون من قبل الدول المتقدمة، كما تعهد بأن الصين ستقوم تدريجيا بزيادة المساعدات لإفريقيا، وتوفير التدريب المتخصص لـ 10.000 إفريقي على مدى 3 سنوات بما في ذلك زيادة السياحة وتشجيع استثمارات الشركات الصينية في إفريقيا، حيث تم الوفاء بهذه الوعود حيث أن الآلاف من الأفارقة يدرسون في الصين.

وصلت الصين إلى مرتبة الطاقة الغنية والمواد الأولية في إفريقيا، لعلم القادة الصينيون أن النمو يتحقق من خلال التوفير المستمر للمواد الخام، وفي أواخر 2004 أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بـ 5.46 مليون برميل في اليوم متجاوزة اليابان 5.43 مليون برميل

---

<sup>1</sup>ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010-2011، بدون صفحة.

في اليوم وتضعه وراء الولايات المتحدة الأمريكية بـ 19.7 مليون برميل في اليوم.

وصل استهلاك النفط الصيني 7.7 مليون برميل في عام 2007 حيث شكّل أكثر من 15% من طلب الطاقة العالمي ويتوقع إن يصل إلى أكثر من 50% في 2010، كما أن خبراء الطاقة أشاروا إلى أن الواردات النفطية الصينية من آسيا أصبحت كافية لتلبية الاحتياجات، وبالرجوع إلى الوراثة ولغاية 1999 كان هناك ثلاث موردين رئيسيين للصين: اندونيسيا، سلطنة عمان، إيران، حيث أن تنوع مصادر النفط أصبح أمر ضروري وذلك في ظل زيادة استهلاك الصين واستنفاد احتياطات اندونيسيا وبطبيعة الحال أصبحت إفريقيا، الأرض المرغوب فيها، لأنه منذ احتلال العراق، الولايات المتحدة أكملت سيطرتها على دول الشرق الأوسط باستثناء إيران كما أن المعادن في بحر قزوين ثبت أنها مخيبة للآمال لا تمثل حسب التوقعات المتناقضة سوى ما بين 2% إلى 4% من حجم الاحتياطي العالمي<sup>1</sup>.

أضف لذلك تخوف الصين من المشاريع الأمريكية في منطقة القوقاز مثل GUUAM الذي تأسس في 1996 بدعم من منظمة الأمم والتعاون في أوروبا OSCE ومجلس أوروبا، هذه المنظمة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري بين أعضائها، وذلك بالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة (مكافحة الإرهاب، حل النزاعات المحلية) ولكن أحد أهم أهداف GUUAM هي بناء شبكة من إمدادات الطاقة المستقلة عن روسيا وبدعم من حلف شمال الأطلسي فحسب موسكو وبيكين GUUAM ينظر إليه ليس فقط كأداة تستخدمها واشنطن لتطويق روسيا وإنما أيضا توسيعه ليشمل مستقبلا الصين، في حين أن بيكين تحاول الالتفاف حول هذا المشروع للاقترب من كازاخستان ولكن تهديد التطويق أثار مخاوفها وبالتالي فإفريقيا تمكنها من الحد من تبعيتها الطاقوية.

### المطلب الثاني: الاستثمار والمبادلات التجارية.

<sup>1</sup>التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2950، 2010/10/04،

تعتبر الصين القارة الإفريقية أفضل وجهة لتوظيف فوائدها المالية حيث سيحقق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الصينية الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية أي أنها لا ترفض العولمة بل تتعامل معها وفق شروطها لا وفق شروط الآخرين، ويدعم الرئيس الصيني السابق (هوجنتاو) هذا الاتجاه بقوله "إن العولمة تشكل محورا أوليا للاقتصاد الصيني، وأفريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا لاستثمار الشركات الصينية"<sup>1</sup>.

تتوجه الصين في استثماراتها في إفريقيا إلى مناطق تفتقد الأمن مما يجعلها عرضة لكثير من المخاطر، وهذا ما تتجنبه الشركات الغربية، وما يميز المشاريع الصينية عن غيرها هو انخفاض تكلفة المشاريع كما أنها تركز على موارد الطاقة في قطاع الخدمات خاصة البناء والنقل والتصنيع في القطاعات التي تتطلب مهارة عالية وكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الإفريقية الفقيرة هدفها التضامن مع الشعوب الإفريقية<sup>2</sup>.

إن الصين وزعت بسخاء القروض من دون فوائد أو ضمانات للدول المدينة الأكثر فقرا في إفريقيا، حيث أن هذه القروض تلتها مشاريع في البنية التحتية، الطرق، المستشفيات، المدارس، حيث أنه خلال نفس الفترة قدمت الصين أكثر من 6 مليارات دولار لنيجيريا وموزمبيق وأنغولا، مقابل 2.3 مليار دولار مقدمة لكل من إفريقيا جنوب الصحراء من طرف البنك الدولي.

هذه الدبلوماسية الصينية المتعلقة بالنفط قادت واشنطن إلى حد اتهام بكين بالسعي إلى تأمين مصادر النفط وتعتبر السودان في مركز النزاع النفطي بين الصين والولايات المتحدة.

**\*الثروة النفطية في السودان:** إن شركة النفط الوطنية الصينية هي أكبر مستثمر أجنبي في السودان، مع حوالي 5 مليارات دولار في مجال تطوير حقول النفط ومنذ عام 1999

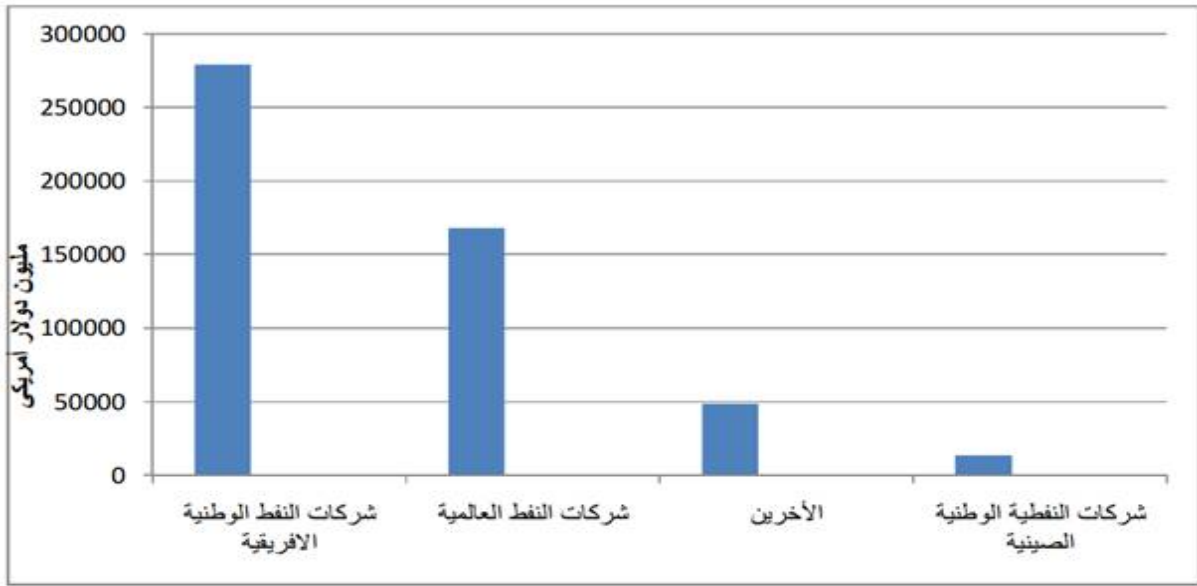
<sup>1</sup>سمير قط، الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة -قطاع النفط نموذجا- مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup>بنتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 130.

استثمرت الصين ما لا يقل عن 15مليار دولار في السودان، حيث تمتلك 50% من مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم مع الحكومة السودانية<sup>1</sup>.

مع العلم أن القيمة التجارية للاستثمارات النفطية في إفريقيا من قبل شركة النفط الصينية هي ليست سوى 8% من مجموع القيمة التجارية لاستثمارات الشركات النفطية العالمية في مجال النفط الإفريقي وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يمثل القيمة التجارية للاستثمار النفطي في إفريقيا.



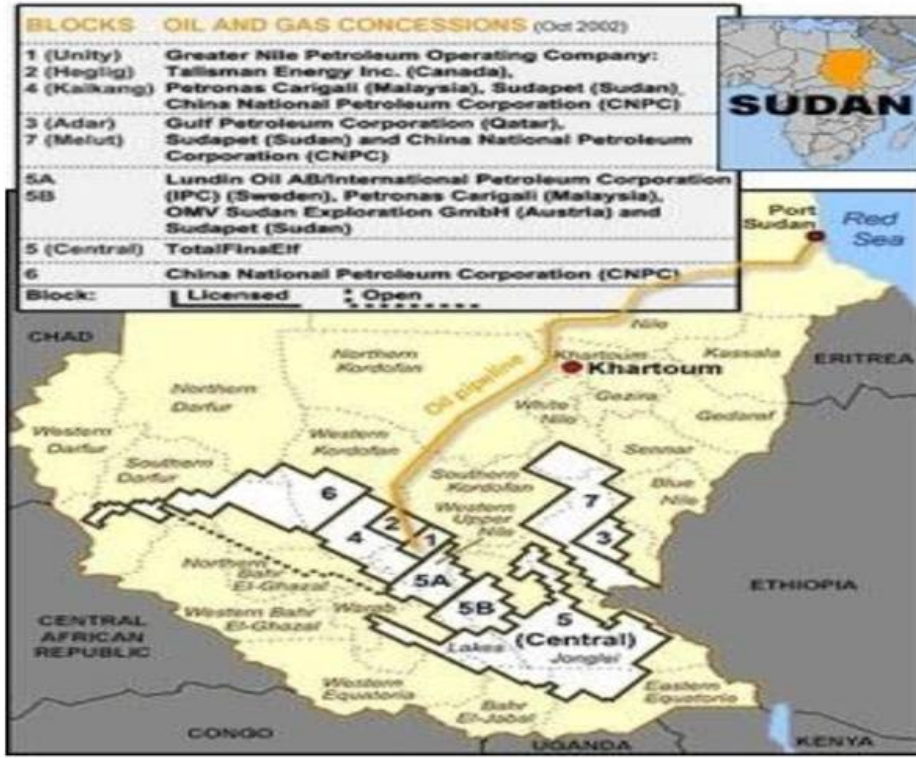
المصدر: ريمة كاية، المرجع السابق.

وتمثل 3% من مجموع الشركات المستثمرة في إفريقيا مقارنة بشركات النفط الإفريقية من ضمنها شركة سوناطراك الجزائرية، شركة النفط الوطنية بليبيا، وشركة النفط الوطنية النيجيرية.

ولقد أقامت شركة النفط الوطنية خط أنابيب في جنوب السودان، من الكتلة 1، 2، 4، يمتد إلى محطة جديدة في بور السودان فوق البحر الأحمر، حيث يتم تحميل النفط في ناقلات إلى الصين وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

<sup>1</sup>نائلة ترفاس، المرجع السابق، ص 128.

## الخريطة رقم (02): تبين خط الأنابيب التابع للشركة النفطية الصينية الممتد إلى بور السودان



المصدر: USAID

إن 8% من النفط الذي تستهلكه الصين يأتي من جنوب السودان، حيث تحصل الصين على 65% إلى 80% أي 500.000 برميل يوميا من إنتاج السودان. ولدى الصين 10.000 عامل في السودان لإنجاز مشاريع الشركة، كما أن الصين تراقب معظم حقول النفط في جنوب دارفور، و 41% من حقل حوض Melut حيث قامت شركة أخرى صينية ببناء خط أنابيب من هذا الحقل إلى بور السودان.

إن التعاون الاقتصادي تجاوز القطاع النفطي ليشمل بناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل، حيث تم تمويل سد KAJBAR بـ 345 مليون دولار لبناء خط أنابيب والتأمين شأنها نقل المياه من النيل إلى ميناء بورسودان و 325 مليون دولار لنظام المياه. كما نما التعاون العسكري حيث أن شحنات الأسلحة الصينية إلى السودان شملت الذخيرة والأسلحة الصغيرة، المدافع، الدبابات، كما ساعدت الصين في إنشاء ثلاث مصانع للأسلحة في السودان، بما في ذلك



واحد لتركيب الدبابات،T-55كما أن هناك عدد غير محدد منأفراد الجيش الصيني المرابط في السودان لحماية استثماراتها.

وفقا للمكتب الوطني للإحصائيات الصيني فقد بلغ الاستثمار الصيني في إفريقيا392مليون دولار أمريكي في عام2005والذي ارتفع عن 317مليون دولار أمريكي في،2004ومن بين 800شركة صينية تستثمر في إفريقيا فقطحوالي 100شركة مملوكة من قبل الدولة في حين أن البقية هي شركات خاصة تتراوحمصالحتها بين التجارة، التصنيع، الخدمات الزراعية، وتنمية الموارد الطبيعية.يستثمرالصينيون بشكل خاص في قطاعات الصيد، الخشب والمواصلات أين الشركات الفرنسيةلديها مصالح عليا حيث أن شركات مهندسي البناء الصينية لديها 500 مشروع طورالإنجاز في إفريقيا في حين أن 45 مشروع تتلقى مساعدات مالية من الحكومة الصينية<sup>1</sup>.

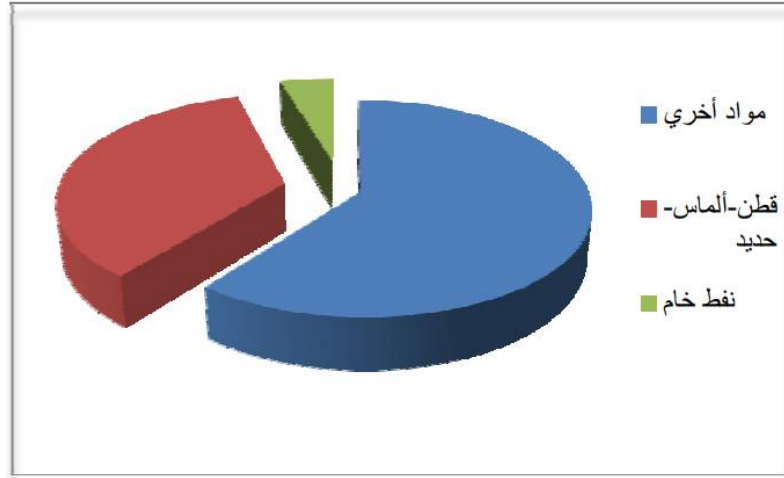
مما سبق يتضح أن إفريقيا تمثل مصدر طاقوي مهم للاحتياجات الصينية حيثيشكل النفط أهم مفسر لسياستها الخارجية اتجاه القارة.

لذلك تتكون الصادرات الصينية إلى إفريقيا بشكل رئيسي من الآلات، معدات النقل،المنسوجات، الملابس، الأحذية والمواد المصنعة الأخرى، في حين تسيطر المواد الخاموالمواد الأولية على صادرات إفريقيا إلى الصين.

---

<sup>1</sup> ريمة كاية، المرجع السابق.

## الشكل الرقم (02): يوضح الصادرات الإفريقية إلى الصين في عام 2005.



المصدر: ريمة كاية، المرجع السابق.

تتمتع العمالة الصينية بإنتاجية عالية لاعتماد شركاتها في استثماراتها الإفريقية على قاعدة ثلاثية المال والخبرة والعمال والأخيرة لها منافع ومضار على الدول الإفريقية وهو ما يجعلها تتسبب بمشاكل في البلدان التي تعاني نسب بطالة مرتفعة<sup>1</sup>.

تمثل نجاح الشركات الصينية في عقد العديد من الصفقات في إفريقيا وبرز أكثر في مجال الطاقة، مثلا اشترت الشركة الوطنية الصينية حقول النفط البحري (cnooc) عام 2005 حصة تبلغ 45 % من حقول النفط النيجرية مقابل 2.27 مليار دولار أمريكي، ووسعت شركة هواوي للاتصالات مشاريعها لتشمل 39 بلدا إفريقيا بما في ذلك مشروع البنية التحتية لسوق الهاتف النقال في نيجيريا بقيمة 800 مليون دولار كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين عام 2008 تحصل بموجبها الأولى 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال الأعوام 25 القادمة، مقابل تنفيذ عدد من مشاريع للبنى

<sup>1</sup>باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 31 نيسان/أبريل 2014، ص 4-5.

التحتية مثل بناء عدد من العيادات والمستشفيات والمدارس وجامعتين وسكك الحديد وتعبيد الطرق.

### الجدول رقم (01) يبين لنا حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا (2003-2014)

القيمة (مليار دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الاستثمار	0.075	0.900	/	11.7	/	5.49	9.33	/	12	14.7	25	30

المصدر: ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 131.

أسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدها الصين مع 41 دولة افريقية عام 2005، وتأسيس منتدي التعاون الصيني-الإفريقي عام 2000 إلى حفز التجارة بين الطرفين التي لم تقتصر على منطقة معينة في إفريقيا دون سواها وإنما شملت كل البلدان الإفريقية، فضلا عن الخطوة الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الإفريقية من أجل إصلاح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل لمصلحة الصين عامي 2002/2003، وتوقيع الصين اتفاقيات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع 47 دولة افريقية للمدة 2002/2007، وقيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في إفريقيا، وسماح الصين في كانون الثاني/يناير 2005 لنحو 27 دولة افريقية بإدخال صادراتها إلى السوق الصينية بلا جمارك في إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة لإعفاءها من الجمارك بين الطرفين<sup>1</sup>.

تعد أنغولا الشريك الإفريقيا الأكبر للصين بحجم تجارة وصلت إلى 17.66 مليار دولار، ثمجنوب إفريقيا 16.6 مليار دولار، والسودان 6.39 مليار دولار ونيجيريا 6.37 مليار دولارومصر 5086 مليار دولار وتستورد الصين منتجات زراعية تصل قيمتها إلى 2.33 مليار دولار من إفريقيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>ابتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 131.

<sup>2</sup>بأي الحبيب، المرجع السابق، ص 5.

الجدول رقم (02): يبين حجم التبادل التجاري ما بين الصين وإفريقيا لمدة ما بين (1950-2015)

القيمة (مليار دولار أمريكي)

السنة	حجم التبادل التجاري
1950	0.012
1979	0.817
1980	1
1997	5.6
1999	6.4
2000	10.6
2001	10.7
2002	12.39
2003	18.4
2004	29.5
2005	39.5
2006	50
2007	55
2008	114
2009	106.8
2010	115
2011	160
2012	198.5
2013	210
2014	201.11
2015	300

مصدر: ابتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 132.

## المطلب الثالث: فتح الأسواق الإفريقية والبحث عن الثروات الطبيعية.

### أ – فتح الأسواق الأفريقية.

عرفت العلاقات التجارية الصينية – الأفريقية تطورا كبيرا، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا<sup>1</sup>، أما في سنة 2013 فأصبحت الصين مثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى المستوى 200 مليار دولار في سنة 2013 – 2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بنحو الضعف في وقت وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012 إلى ما يقارب 198.49 مليار دولار، أي بنسبة نمو سنوية 19.3%، شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته 85.31 مليار دولار، أي بنسبة نمو 16.8%، أما الواردات فقد بلغت 113.81 مليار دولار، أي بنسبة نمو 21.4%، وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير**، فقد ارتفعت خلال الفترة 1996 – 2011 قيمة مبادلات الصين

التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الأفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليارا<sup>2</sup>، ولتشجيع الصادرات الأفريقية يتنحى الصين، ألغتها مؤخرا ابتداء من سنة 2012 الرسوم الجمركية لتما يقرب من 60% من صادرات 30 دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها، وللإشارة، تبقى العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا مركزية مع عدد قليل من الدول الأفريقية، فنحو 60%

---

<sup>1</sup>لحسن الحسناوي، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، الديناميات: الانعكاسات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، كانون الأول/ديسمبر، 2017، ص 110.

<sup>2</sup>أميرة محمد عبد الحليم، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الإفريقية؟، السياسة الدولية،

منالصادراتالصينيةموجهةإلىالسنة دولأفريقية فقط،وهيجنوب

أفريقيا،ومصر،ونيجيريا،والجزائر،والمغربيونين؛فيحين أن70%منالوارداتالصينية،

تأتيمنأرعدول،وهيأنغولا،وجنوبأفريقيا،والسودان،وجمهورية الكونغو .

ومايمكنملاحظتهنا،هوأنفرنسا عرفت تراجعاكبيرافيمواقعهاالتجاريةالتاريخية

بالقارة لأفريقية،أمامصعودالصينفيالمبادلاتالتجاريةلهذهالدول؛فخلالالمرحلة

الممتدةما بين1990و2011أصبحتالصينتتحكمفيالعديدمنالأسواقالأفريقية،

كنيجيريا،وكينيا،وجنوبأفريقيا،والكويتديفوار،والكاميرون،وهومانتج منهنتراجفرنسا

فيهذهالأسواقعلناالشكلالتالي: 4,6نقطةفيينيجيريا،و4نقطةفيكينيا،و8,0نقطة

فيجنوبأفريقيا،و1,17نقطةفي الكوتديفوار،و22.2نقطةفيالكاميرون .

تتكونبنيةالصادراتالصينيةنحوأفريقيا منالآلاتالمصنعة،والبضائع،والموادالغذائية

والموادالكيميائية،فيحينيشكلالنفط70% منالوارداتالصينيةمنأفريقيا،يستورد أغلبه

منأنغولاوالسودان .

## ب - البحثعنالتأثيراتالطبيعية.

التزودبالتأثيراتالطبيعيةمنأهمأهدافالتوجهالصينينحوالقارة لأفريقية،وخصوصا

الطاقةمنها،ففي سنة2013أصبحتالصينثانياكبردولةمستوردةللنفطفيالعالم بعد

الولاياتالمتحدة الأمريكية،فهيتستوردحالياقربا سبعةملايينبرميلنفطيوميًا، ويتزايد

حاجاتهاللنفطمعدل30% سنويا،فإنهامنالمتوقعتأنتفوقالولاياتالمتحدة

فياستيرادالنفطخلالالسنواتالقادمة،وتأخذالصينمايقاربثلثاحاجاتها منالنفطمن

أفريقيا،ويتوقعنيزداداعتمادها علىاستيرادالنفطمنالقارة فيالسنواتالقادمة<sup>1</sup>،لذلك

حلنأنغولامحلالسعوديةأكبرمزدللصينبالنفطعلناالمستوبالدولي،حيثتهدأب 15%

منكوار داتها النفطية، كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر، وتشاد،

والسودان، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ونيجيريا

نصف إنتاجها من النفط إلى الصين، ويمثل هذا 5 % من حاجات الصين الكلية، كما أن

الصين عملاً لشراء حصص كبيرة في منطقة دلتا

أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها 45 % من حقول النفط

وغاز نيجيريا، واشترت أيضاً ما نسبته 35 % من ترخيص لاستكشاف

في دلتا النيجر بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في هذا المجال بنحو 1.

أشارت بعض الدراسات الطاقية إلى أننا لاستهلاك الصين للنفط ما المتوقع أن يرتفع في

الأمد المنظور بالضعفين، حيث يرتفع الاستهلاك إلى 4.2 مليون برميل يوميا

من النفط عام 1997 إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميا في عام 2020، مقابل ظهور فجوة كبيرة في

الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في

وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن

الإقليمية لبحر الصين الجنوبي<sup>2</sup>.

ففي عام 2005 أنتجت الصين ما يقارب 3.7 مليون برميل واستهلاكها 6.7 مليون برميل،

أي أن العجز مقداره 3 ملايين برميل، كان يجب تعويضها بالاستيراد من الخارج، وعند نسبة 45 %

من إجمالي الاستهلاك فإن مستوي تبعيتها كان أقل بشكل ملحوظ من معدل

%، ولكن إنتاج النفط المحلي في الصين يتوقع أن يبقينا ثابتا

خلال العقود المقبلة، في حين يتوقع أن يزداد الطلب بنسبة 4.3 % سنويا، مسببا زيادة

موازنة في الطلب على المستوردات، وتتوقع بعض التقديرات أن يصل الاستهلاك إلى 2030 إلى

<sup>1</sup> أسعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة، مجلة العلوم السياسية (بغداد)، العدد 43 (2011)، ص 25.

<sup>2</sup> عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة، دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، مركز الوحدة

العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007، ص 107.

سما يقرب من 15.7 مليون برميل من النفط يوميا، في حين سيبقى الناتج عند 4.1 ملايين برميل، مما سيؤدي إلى إنبوار انقذر ها 11.6 مليون برميل يوميا تقريبا 4 أضعاف الكمية المستوردة عام 2001، وبحلول العام 2045 سيبعا اعتماد الصانع لمصادر خارجية للطاقة 45% من حاجاتها<sup>1</sup>.

## تحاول الصين

شأنها في ذلك شأن القوبا الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقة، لذلك عملت على حشد مواردها

الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا.

فقد انقلبت الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من 10 سنة 2007 إلى 14% سنة 2011

نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه

المواد إلى الصين، بعدما كانت تعتبر من الشركاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية والقوبا الغربية بصفة عامة

للتزود بالموارد الطاقة، ويمكن تفسير التوجه الصيني نحو النفط

الأفريقي، برغبتها في التخلص من الاعتماد على المناطق التي تتحكم بالدول الغربية في مضايقتها المائية.

وعلمد بالعقد الأخير، تزايدت واردات الصين من أفريقيا من كالمواد الخام، باستثناء

الحديد، بقدر أكبر من زياد قوارداتها من بقية أنحاء العالم، فقد سعت الصين إلى التوقيع عقود

احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت، والتنتاليم (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجه

زة الحاسوب)، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والألماس، والزنك مع حكومات كل من:

الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، واثيوبيا،

وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار، بتمويل من بنك

التنمية الصيني، ولهذا هنا كمن يجادل أن التدخل العسكري بالفرنسي في أفريقيا

الوسطى، جاء في سياق التنافس مع الصين، التي أصبحت تحتقرق مناطق نفوذها بهذه

<sup>1</sup> الحسن الحسناوي، المرجع السابق، ص 112.



القارة؛ إذ إن الإطاحة بالرئيس بوزيزي، وفق برنامج «برنارد باتانا»، جاء عقابا له لتوقيع عقد مع الصين لاستغلال حقلا نفطي باراما، وهو ما لم تستسغه فرنسا، صاحبة النفوذ على الثروات الطبيعية في البلاد الموروثة عن الحقبة الاستعمارية<sup>1</sup>.

بصفة عامة، ارتفعت واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية من 7% إلى 39% ما بين 2000 و2009 في حين عرفت واردات الاتحاد الأوروبي خلال

الفترة نفسها من الصادرات المعدنية الأفريقية تراجعاً كبيراً بلغ نحو النصف، إذ انخفضت من

نسبة 47% من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية سنة 2000 إلى 26% سنة 2009، ونفس التوجه عرفت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المعادن الأفريقية، فقد

انخفضت من 13% من مجموع الصادرات الأفريقية سنة 2000 إلى 6% سنة 2009، وذلك نتيجة تزايد واردات القوبالصاعدة من المعادن الأفريقية خلال العقد الأخير<sup>2</sup>.

مثلاً، في سنة 2010 أصبحت الصين من أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا جنوب الصحراء

فيمجال المعادن، إذ استوردت من هذه المنطقة خلال هذه السنة أربعة أضعاف ما استورده

الاتحاد الأوروبي منها في هذا المجال. فالصين باتت المستورد الخالص للعديد من المعادن الأفريقية، إذ استوردت بنسبة مهمة من مجموع ما تصدر أفريقيا من المعادن التالية خلال الفترة 2001-2008:

النيوبيديوم (95%) والكوبالت (80%) والمنغنيز (40%)، والكروم (20%)، والحديد (10%).

**المبحث الثاني: البعدان السياسي والأمني للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا.**

تطرقنا في هذا المبحث إلى الأبعاد التي انتهجتها السياسة الخارجية الصينية لتوجهها

نحو إفريقيا حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تناولنا هسياسيا أما المطلب

---

<sup>1</sup>برنارد باتانا، إفريقيا الوسطى في مهب العاصفة، تجاذبات الداخل وتنافس الخارج، تر: محمد بابا ولد الشيخ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 نيسان/أبريل 2013، ص 5،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201342111304594928.html>.

<sup>2</sup>لحسن الحسنوي، المرجع السابق، ص 144.

الثاني أمنياً.

**المطلب الأول: البعد السياسي للسياسة الخارجية الصينية في أفريقيا.**

تتميز العلاقات الصينية الأفريقية السياسية بالقدم؛ فدعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التبيد أتفيخمسينياتالقرنالماضيتعتبرالركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه

العلاقات<sup>1</sup>، وكانتا الصين خلال هذه المرحلة تركز علماً لأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية، بحلول عام 1971 أثبتت العلاقات الصينية الأفريقية نجاحاً كبيراً وذلك من خلال:

1- دعم الموقف الصيني للقضية التايوانية:

تعد تايوان من القضايا الشائكة التي طالما سببت أرقاً وقلقاً مستمرين للصين وحدثت من حركتها ودبلوماسيتها علناً الساحة الدولية،

ولقد دفع هذا الأمر بالصين إلى المحاولة لتطوير تايوان وتهميش حركتها علماً بالمستوى الدولي، معتبرة أن أفريقيا هي أحد أهم هذه المناطق التي يمكن أن تمارس فيها هذه السياسة من خلال طرح نفسها كبديل من تايوان،

وقد أتت جهود الصين منذ حقبة الحرب الباردة حتى الآن لآكلها، إن أقدمتعد دولاً أفريقية على قطع علاقاتها مع تايوان وكان

آخرها جنوب أفريقيا عام 1998، والسنغال عام 2004 وليبيريا عام 2005

، وقد شكلت المصلحة الاقتصادية مع الصين العامل المحوري في إقدام هذه الدول وغيرها على هذه الخطوة.

2-

**الحصول على الدبلوماسية لبلد ما في أفريقيا لأعمالها المتحدة:** توفر الأمم المتحدة منبراً مهماً لتحقيق أهداف الصين

علماً بالمستوى العالمي، فمئات مثلثاتها كحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة أو احتما الضماليات بالبرلمان

منبو صفها عضواً دائماً، والخلاف حول حقوق السيادة في بحر الصين الجنوبي، كلها قضايا تحتاج إلى الصين فيها إلى

عمتنبت بوجودها وتوسع في نفوذها وتصل من خلالها على حقوقها، وتقدم أفريقيا للصين أفضل وسيلة لتحقيق مات

---

طارق عادل الشيخ، الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن 21، السياسة الدولية، العدد 138، تشرين الأول/أكتوبر 1999، ص 196.

صوب إليه،

فالحضور الكبير للدول الإفريقية في الأمم المتحدة التي تشكل أكثر من ثلثاً عضائها هي ثمناً لأحد الرهانات القوية التي تعم  
لالصين عليها<sup>1</sup>.

تضاعفت أهمية البعد الأمني في العلاقات الصينية الإفريقية بعد محاوالات القوبالكبر باستصدار قرارات افريقيا لأمم  
المتحدة تتهم فيها الصين بانتهاك حقوق الإنسان وبخاصة بعد عام 2000، الأمر الذي دفع الأخير قوماً جراً فعالاً  
ضغط الغرب عليها في المسألة لبدء عمال المطالب الإفريقية في الأمم المتحدة من خلال منحها مقعدين مشغولين بحقها  
يتو 5 مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن كما تطالب بالدول الإفريقية بذلك، فتقوية الأخير وزيادة عدد أعضائها يعنى  
حدداً تهزياً تفوق الصين التي أخذت في السنوات الأخيرة تتشرك في كيفية عليتها في قضايا حل الخلافات والنزاعات الدولية يضم  
نالاً الأمم المتحدة.

3-

**سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب:** اختارت الصين الساحة الإفريقية في مسعاها الرامية إلى إضعاف القوبا  
لغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، بحيث يخلق وضع دولي ملائم لمصالح الصين العالمية، فالقارة الإفريقية ستك  
ونحسب أنها مسرح البيئة ما بعد الحرب الباردة، فخطاب جنوب  
جنوباً الذي تعتمد الصين في تعاملها مع الدول الإفريقية ليقتصد بإيجابياتها للدول القارة لتتحول بموجبها الصين وكأنها  
الناطق باسم الدول الدائمة من خلال دعوتها إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر  
بالاقتصاد العالمي الذي يصف بميزتينهما عدم العدل التواهما الحقوق الفقراء ويؤكد الرئيس الصيني السابق (هو جنت  
او) هذا المسعى من خلال اعتقادها بأن الصين تعدد حالياً مشاركا أساسياً في النظام الدولي،  
الذي أصبح التوجه نحو تعددية الأقطاب فيها أمراً لا يمكن التراجع عنه.

4- **مساندة الصين لأنظمة السياسية الحاكمة في إفريقيا:**

هدفت إياتكبار المسؤولين السياسيين الصينيين للدول الإفريقية حسب رأيا الصين، إلى تعزيز العلاقات مع إفريقيا وتطو

<sup>1</sup> ابتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 134.

يرها، إلا أن البعض ينظر إليها - وبخاصة الغرب -

علناً، فتوفر دعماً سياسياً صريحاً لأنظمة الحكم التسلطية في إفريقيا، وعلماً رغمنا لانتقادات التي تتعرض لها الصين في هذا الجانب، لأنها استمرت في جذب لوم أسيتها الشخصية التي نسجت من طرفها علاقات قوية من النخب السياسية، إذ زار الرئيس الصيني السابق "هو جنتاو"

إفريقيا أربع مرات كان آخرها عام 2009، فضلاً عن الزيارات المستمرة للمسؤولين الصينيين، حيث أضحى إفريقيا محطاً لأول سنوي أول زيارة رسمية لوزير خارجية الصين الخارج، كما عينت الصين مبعوثاً خاصاً لإفريقيا في مايو 2007.<sup>1</sup>

إنما مما يميز التعامل الصيني مع النظام السياسي الإفريقي هو عدم التدخل في شؤونها، إذ ليس لها معايير سياسية في التعامل مع هذا النظام، فهيتربأنهم غير الصواب بطماعتقدأنه صحيحاً أخلاقياً أو ثقافياً بسياساتها الخارجية، وسرعة تأقلمها مع أنظمة شركائها والتعامل معها حسب طبيعة الدولة المضيفة والحكومات، كما أنها تقو مبتوطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية التي تتسم علاقاتها مع الغرب بالتوتر، بحيث جعل الأخير ينتقد سياستها ويتهمها بعدم عمق قراراتها مع الأمم المتحدة المتعلقة بدارفور، فقد وقفنا الصين ضد المحاولات الأمريكية لفضع قوانينها تصادية على الحكومة السودانية بحجة مشاركتها في حملات التطهير العرقي، إلا أن بعض محاولاتها باءت بالفشل.<sup>2</sup>

ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين،

تحولت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظام الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر براغماتية، تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة، وربما كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين بدول القارة، هو مبدأ «صين واحدة».

<sup>1</sup> جورج تي يو، الصين وإفريقيا، مقال منشور على موقع مركز دراسات الصين وآسيا الإلكترونية.

<sup>2</sup> "http://www.chinaasia.rc.org"

وقد عبرت كل ما تجانب غزيمين (شباط/فبراير 1999) عن السياسة الصينية الجديدة في أفريقيا،

عندما قال

: إننا نحبذ أن نتوصل لأفريقيا الحل للمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدد

مجهود الدول لأفريقية، بشأن استكشاف واختيار

النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية»<sup>1</sup>.

وحسب وسائل إعلام الصين، فإن تعزيز التعددية القطبية علمستوبالعالم، وتزايد

نمو التعاون الصيني

الأفريقي، لنيساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب، بلسيشكلان نظاما عالميا جديدا، لذلك تعتبر

والصين نفسها من الدول النامية، التي تبرز عجبها هذه الدول في المحافل الدولية، وذلك في مواجهة الدول الصناعية

كبوسياساتها، وبخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، وما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بإزالة الدول للصنا

عية الغنية للقيود التجارية التي تفرضها على سلع الدول النامية.

إضافة لذلك، تعول الصين على الكتلة التصويتية لدول القارة الأفريقية للمطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية،

ومنا همها اتفاقية الملكية الفكرية، التيماز بالاعتبر أهم نقاط الخلاف

في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث انتهما لأول والثانية

بسرق البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة. ومما زاد المسألة تأجيجا ارتباطها

بأبعاد آخر تتمثل بكوننا أمريكيين نعولون على حقوق الملكية الفكرية والتراخيص لتعويض

عجزهما التجاري اتجاه الصين، في الوقت الذي يربفها الصينيون أن لاتفاقيات دولية لحماية الملكية الفكرية تجسد

قانوننا لأقوى.

لذلك يمكن فهمها هتاما ما تا الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في أفريقيا من خلال المعايير

الجيو سياسية والاقتصادية فمن الناحية الجيو سياسية: تعد الدول لأفريقية ضرورة للمصالح

<sup>1</sup> الحسن الحسناوي، المرجع السابق، ص 108.

الصينية التي تسعى لتطبيق سياسة

«الصينا الواحدة» وذلك من أجل عزل تايوان،

وتعدى لتوازن لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال

العلاقات الدولية ولا سيما فيما يخص حقوق الإنسان، علماً أن السياق الأوسع هو الدعوة التي

تتبنها الصينير فعمستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتشكيل

مجموعة «البريكس» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) كمنتدى يطالب

بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية؛ من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيداً من العدل والمساواة<sup>1</sup>.

تهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى

العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد خطر حماسة

إصلاح العديد من المؤسسات الدولية، وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى

من خلالها لمنع ظهور مراكز قوت عالمية منافسة، وفي هذا الإطار عملت الولايات

المتحدة الأمريكية إلىحث اليابان على عادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق آسيا.

ففي خطاب هيفيتوكيو 13 آب/أغسطس سنة 2004 حدث «كولنباول» وزير الخارجية

الأمريكي آنذاك الياباني علناً تخليع دستورها السلمي، إذا أراد أن تنضم إلى العضوية

الدائمة لمجلس الأمن، وهو ما استجابته اليابان مؤخراً، فالعقيدة

تغيرت جوهرية، وخصوصاً بعد وصول شينزو أبيي إلى السلطة، فمع نهاية آذار/مارس

2016 دخلت تشريعاتاً أمنية وعسكرية جديدة أقرها البرلمان الياباني عام 2015 حيز

التنفيذ، حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول لفيصراً عامت مسلحة خارج حدود البلاد لأول

مرقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحسب مايكل أوسلين (Michael Auslin) فهذه

التغييرات في العقيدة الأمنية اليابانية، جاءت نتيجة تنامي التهديدات الإقليمية، خصوصاً من

<sup>1</sup>الأوليسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال وجهة نظر افريقية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات،

الشمالية، وتزايد القدرات العسكرية الصينية، في ظل استمرار التنازع الإقليمي حول منطقة بحر الصين الجنوبي التي تعد شرياناً هاماً لسواها بوصفها مخزوناً اقتصادياً للطاقة، أممونا استراتيجية، أممرا حيويًا لإمدادات الطاقة البأغلب دول الإقليم وآسيا والباسيفيك<sup>1</sup>، ويمكن تفسير دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه الياباني بربغبتها في تحميل اليابان جزءاً من تكاليف حروبها في بعض مناطق العالم، والاستعداد لأيمواجهة يمكن أن تحدث مستقبلاً مع الصين، وخصوصاً مع تزايد النفوذ الصيني ببعض المناطق أفريقياً، التي تنجم عنها التضييق على مصالح القوبا الغربية هناك.

بصفة عامة تحاول الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع في إقليم آسيا بحت سيطرتها كي لا يسمحبظهور تحدي كبير قديهدد هيمنتها على المناطق السياسية العسكرية مستقبلاً. وفي هذا الإطار يندرج اتفاق التعاون والنووي الأمريكي - الهندي الذي وقعها الرئيسان بوش وسينغفي آذار/ مارس 2006، بليؤكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة ستستساعد الهند لتصبح قوة عالمية كبر في القرن الحادي والعشرين، فقدأعلنالرئيس الأمريكي باراك أوباما في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 دعمه لترشيح الهند عضواً دائماً في مجلس الأمن، كما أكد تأسراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادر سنة 2015 على حرص الإدارة الأمريكية على الاندفاع نحو الهند، لتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية معه<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: البعد الامني للسياسة الخارجية الصينية في افريقيا.

إنالتزود بالموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصاً الطاقية منها، باتت من ركزات الأمن القومي الصيني، فمنالطبيعيأنتشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذا القارة، على الرغم من أن الصين دخلت مؤخراً رقلاقارة إفريقيا فهي استطاعت توطيد علاقاتها الأمنية والعسكرية معدولها في المجالات الآتية:

<sup>1</sup> عبد الصمد سعدون عبد الله، المرجع السابق، ص 109.

<sup>2</sup> لحسن الحساوي، المرجع السابق، ص 110.

1 - مبيعات الأسلحة: دفعت التوترات السياسية والتهديدات للأمنية المتعددة لأوجه المعقدة الجوانب التي اتخذها الدول والكبر بقراراتهم بعد متوريد السلاح لبعض الدول الإفريقية التي لا تنفق ممتلكاتها، وهو ما سهل على الصين استغلالها لهذا الثغرة والدخول في السوق السلاح الإفريقية عن طريق هذا الدول،

ففي بداية تعاونها العسكري مع الصين إفريقيا أسلحة بقيمة 1.3 مليار دولار في عام 2003 وعلا رغم أنها هذا لأسلحة لا تشكركم كبيراً من مجمل مبيعات السلاح لأجنبا إفريقيا، فهي أثبتت فاعليتها في صراعات القارة ولا سيما في منطقة القرن الإفريقي، التي باعها الصين دولها أسلحة ومعدات ثقيلة بما في ذلك المروحيات وطائرات الشنغ الفاتحة، وقد أدت لأسلحة الصينية دوراً في الحرب الأهلية في سيراليون، والحرب بين إثيوبيا وإريتريا والكونغو وتشاد ودارفور، كما باعها الصين أسلحة متنوعة لنيجيريا بعد رفض الكونغرس الأمريكي بيعها زوارق دوريا للاستخدامها في منطقة الدلتا المضطربة، والتزم بتدريب الفلبينيين النيجريين على عمليات الأقمار الصناعية مقابل منح الصين عقوداً نفطية عامي 2005-2006.

لم يقتصر نشاط الصين العسكري في إفريقيا على مبيعات الأسلحة بل تعدتها إلى إنشاء مصانع للأسلحة الخفيفة في أوغندا والسودان، التي ساعدتها الصين على بناء ثلاث مصانع تنتج للأسلحة الخفيفة وراجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات<sup>1</sup>.

2 - عمليات حفظ السلام: شرعت الصين كي لا تتهم بأنها سبباً في أسباب أزمات في إفريقيا بسبب مبيعاتها من الأسلحة التي تتزايد عاماً بعد آخر، إند عما لأمنوا السلم في إفريقيا من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، شاملة كل أجزاء القارة، مبدئياً بقوة كبيرة تضمنت حفظ السلام في ليبيريا وفرنسا وأصغر حجم من هذه القوات في كوناغو والسودان، وقد قدمت قوات حفظ السلام الصينية البالغة 3 آلاف جندياً في إفريقيا بواقعة سبع بعثات، هذا ما يجعل الصين أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، خلال مدة 2000-2008، كما قدمت الصين عام 2006 دعماً مالياً يصل إلى 3.5

<sup>1</sup> ابتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 136.



مليون دولار لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية أخرى لتصل إلى 200 ألف دولار لمكافحة التصحر عام 1999 و 610 ألف دولار للمساعدة على حل أزمة دارفور عام 2004 .

كما أرسلت الصين فيلقاً من المتطوعين الشباب الذين يتماخون هم من بين رابطة الشبيبة الشيوعية لإعدادهم بصفته مسافرين النيات الحسنة، وتتمحور مهمتهم في تقديم الخدمات والمساعدة في مجال الصحة والزراعة وتربية الحيوانات وعلم الغلة لأفارقة.

بينما لا يبدو أن ثمة صعوبات بالحروب والموارد بين القوبالغربية والصينياً أفريقيا حالياً، ولاحتفياً المستقبلاً المنظور، إلا أنها لا يبدو من الممكن أن تنمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع عال قارة إفريقيا بالقوبالغربية، هذا التوجه العام المتجدد في توجه القوبالغربية بدأ يتزايد في التوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية، نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبح تحت عرقها العديد مندولها؛ فالصين لم تعد مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت تشارك بنشاط بشكل متزايد في تأثيرها في مصالحها<sup>1</sup>.

لقد أضفت قرارات الأمم المتحدة شرعية على عسكرة القارة الأفريقية، وإذا كانت القوبالغربية

هي المحرك لهذه القرارات، فالتعلنا المستو بالسياسيو العسكري، وهو ما يفسرها البعض بكونه

ضرباً استباقية منهذ القوبالغربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الطويلة الأمد بهذ القارة،

وهو ما يؤكد هتصريح "الأنجوبيه" وزير خارجية فرنسا سابقاً في حوار مع صحيفة لوباريسيان

(Le Parisien) (27 آب/أغسطس 2011)، أن تكلفة العمليات العسكرية في ليبيا وصلت إلى 1.14 مليار دولار

يومية، وهي تمثل «استثماراً» للمستقبل<sup>2</sup> غير أن ما يفتت النظر ليس فقط بمدى موافقة كين على

هذ المناورات، ولكننا أيضاً نجد أنها الأجنحة الأمنية الغربية بأفريقيا بشكل متزايد لا تمنعها من فاعلت

لعقود، فالصينيين جميعاً أعضاء مجلس الأمن

<sup>1</sup> لحسن الحسناوي، المرجع السابق، ص 114.

<sup>2</sup> حسن مصدق، ويكيليكس وسرار ربيع الثروات العربية الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2012، ص 114.

الدائميهيا أكبر مساهم في عثاتنا لأمما المتحد قبار سالها ما يصل إلى 2000

عسكرييشك لجماعيا إلى ليبيا ريار ودار فور وجنوب السودان، كما أرسلت مئات الجنود إلى

مالي، وهو ما أصبح يشكك تغيرا ملحوظا في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، وهو ما تؤكد

الوساطة الصينية في جنوب السودان سنوات 2011-2013 التي أصبحت تمثل مقارنة

صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة، حيث تملك علاقات تجارية مهمة جدا مع شمال

وجنوب السودان، الأمر الذي جعلها تعين مبعوثا خاصا بها للمنطقة (لويكي جان)، وهي أدت -أي الصين-

دورا أساسيا بمجلسا لأمن الدول في خلال الخلافات بين الطرفين، من أجل حماية

مصالحها، وخصوصا إذا علمنا أنها تستورد نحو 82% من النفط المنتج في جنوب السودان، وزهاء 70%

من إنتاج شمال السودان<sup>1</sup>.

كما نلاحظ أنها المرة الأولى منذ القرن الخامس عشر، تنشط البحرية الصينية على الساحل لأفريقيضا نالقا

واتا متعددة الجنسيات التي تقو مبدوريات لمحاربة القرصنة قبالة الصومال بموازاة تأييد الصين للمواقف الدولية المت

شدة لمقاومة حركة شباب الصومال المتمردو الجهاديين الأجانب، كما أعطت الصين الضوء الأخضر للتدخل

لفرنسي في مالي وساحل عاج، بالرغم من كون تلك العمليات تعطلت على حسم وتحويل توازن السياسة الداخلية لمصلحة

حد المتحاربين<sup>2</sup>.

خلف الحراك الشعبي في دول شمال أفريقيا ووضعا جديدا في هذا المنطقة، وبالرغم من

أنها لا يزال المنا المبركر تحديد تأثير هذا الأحداث في مصالح القوبا لأجنبية، إلا أن ذلك لا

يحول دون تبني بعضا لإرهاصات أولية إنصاح التعبير، وبخاصة فيما يتعلق بسلوك القوبا الكبريك الصين،

فمن أكثر الأمور الكاشفة لتحوّل السياسة الصينية تجاهها الأحداث

الأفريقية، هو موقفها من الأزمة الليبية، فالصين لم تستخدم محقا الفيتو كما توقع البعض ضد القوبا الغربية التي طبقت

<sup>1</sup>لحسن الحساوي، المرجع السابق، ص 115.

<sup>2</sup>جاسكال ريغو، البريكس، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، ترجمة طوني سعادة، بيروت، مؤسسة الفكر للدراسات

والبحوث، 2015، ص 161.

الحظر الجوي فوق ليبيا مهددة الطريق لإسقاط النظام الليبي، الأمر الذي يكلف الصين خسائر اقتصادية كبيرة، فقد وصل حجم مبادلاتها التجارية الثنائية مع ليبيا إلى 6.6 مليار دولار سنة

2010 قبيل سقوط النظام السابق، كما وصلت قيمة

الاستثمارات الصينية غير المالية في ليبيا قرابة 59 مليار دولار، أغلبها في قطاع النفط.

فهذه بالأخير فتصدر للصين ما نسبته 11 % من مجمل صادراتها النفطية، وهو ما يشكل نسبة 1.3 % من موارد الصين النفطية، كما تم التخلي عن بعض الشركات والمشاريع المتفعل عليها والتي تساوي بمليارات الدولارات نحو 18.8 مليار دولار، وبينما استنكر المثقفون الصينيون تصرفات القوبال الغربية بليبيا بعد هذا القرار، فإن ما يمكن ملاحظته هو أن نقد بكين لتفسيرات القوبال الغربية لهذا القرار، بدا وكأنه يخدم المصلحة المحلية بإرضاء الدوائر المضادة للإمبريالية في الحزب الشيوعي الصيني، بالرغم من كون البعض يجادل بأن فضال الصينز فقط روسيا لقراراته جلسا لأمن ضد سورية جاءه كرك دفع لعل

هذه التجاوزات الغربية بليبيا، غير أن استخدام الصين حق الفيتو ضد قرار فرض العقوبات

على سورية في مجلس الأمن، جاءه نتيجة معطيين أساسيين :

الأول، التأثير بالموقف الروسي المدافع عن مصالحها الإستراتيجية هناك، أي أن الصين قررت تعلم ما يبدو وأنهمنا لأفضلا لتعرض علاقاتها مع الروس للخطر وألا تخاطر بفقد اند عم موسكو، التي قد تحتاج إليها بكين في المستقبل  
ل

لقد أصبحا لأن محور روسيا والصين الذي يعرقل قرارات مجلس الأمن متغيرا حاسما في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أي أن البلد ينقد وصلاحا لنتفاهما استراتيجية جيسو في عمل على تنقييد الولايات

المتحدة وتحقيق التوازن معها، والتقليل من قدراتها على فرض ضلولها علمشا كلال شرق الأوسط، التي أصبحتت ريفها

الصين يزيد امتداداً جبالاً وضاغاً لأمنية بالمنطقة، وهو ما منشأها أن يؤثر في أمنها الطاقير فعتكلفتها المادية، ف يظلالاكتشافاتالطاقية الأمريكية بأراضيها التي منشأها تعويضوارداتها النفطية من هذا المنطقة.

**الثاني**، يكشف هذا الموقف الصيني أهدردودالفعاللمباشرة علماً لإعلاناً أمريكياً عن التحول في إستراتيجيتها نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوي، وهيا لإستراتيجية التي عبر عنها الرئيس الأمريكيا السابق باراك أوباما في كانون الثاني/يناير 2012 بالحدثين «مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات لأم ريكية في آسيا والمحيط الهادئ».

فإذ ارتبطنا هذا الإستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لنفقاتها العسكرية نستدل على وتربين

الطرفين في هذا المنطقة، نظراً لإبداً كالصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين «الهندسة الج يوسياسية» (Geopolitical Engineering) وهو ما دفع نائب الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) إلى القول «إننا نأمل أن نتحترم الولايات المتحدة مصالحها وهو اجسا الصين والدول

الأخرى في هذا المنطقة»، وهو ما يجعل للصين تدفيمناطقاً أخرى، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد<sup>1</sup>.

لقد أعطت لأحداث التي عرفتها ليبيا فرصة إستراتيجية للصين لإظهار قدراتها العسكرية،

فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية،  
في حين تم نقل معظم المدنيين بالسفن التجارية أو الطائرات المستأجرة من جانب  
الدبلوماسيين  
الصينيين والشركات الصينية، كما بعثت بحرية جيشاً لتحرير الشعبى (PLAN) فرقاطة سوز هو جديدة

منوع - Jiangkai

<sup>1</sup> وليد عبد الحى، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 نيسان/أبريل 2012 ص7، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550/html>

**class** إلى الساحل الليبي لتنسيق عمليات إجلاء بحرا، وهو ما يعتبر المرة الأولى التي تنظر فيها سفينة عسكرية صينية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يبعث برسالة قوية إلى المنطقة والعالم.

كانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة، حيث أنها لا تمثل ولا عمليات الصين في أفريقيا فقط، الجانب المشارك في

بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفيدوريا تمكفحة القرصنة قبالة سواحل

الصومال، بل كونها تمثالا أيضا أو لعمل عسكري للصين في

البحر المتوسط، وهو مؤشر رئيسي لتطور قدرات الجيش الصيني علنا لتدخل أسري بعثتي

في المناطق البعيدة، ففي عام 2012 ضخت الصين 56 مليار دولار في حاملات الطائرات

والبوارج، ووسعت قدراتها الجوية، وأنظمة الصواريخ القادرة على استهداف أساطيلنا قلات

الولايات المتحدة التي تقبغ غير بالمحيط الهادئ، وكان هذا جزءا من برنامج تحديث

العسكري الذي سيسمح للصين بالدفاع عن مصادر هامنا الطاقة، وحماية الممار البحرية

التي تحملا لوقود إليها، ومحاولة تحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية وفي

خطوة جديدة تؤكد التحول لاستراتيجية السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا فيه

ذها السياسة، أعلنت وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني/يناير 2016 التوصل لاتفاق مع جيبوتي لبنا عقا عد

ة عسكرية بحرية صينية هناك،

ستعد أو لقا عدة عسكرية تملكها الصين في الخارج<sup>1</sup>، كما أنها اكتتقارير تتحدث عن توجه صينيا لبنا عقوا عد

<sup>1</sup>مصطفى شفيق علام، *عسكرة الشراكة: لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟*، مركز المستقبل للأبحاث

والدراسات المتقدمة، 7 شباط/فبراير 2016 <http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=7722016>

عسكرية في كمالنا ليشلوجز موريس،

وهو ما يعنى تصاعدا لانخراط الصين في القضايا الأمنية الأفريقية مستقبلا<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: نظرة تقييمية للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا.

سنقوم في هذا المبحث بتقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه التحديات التي تواجه الصين في إفريقيا منقوى غربية وعمالة صينية وتهديد للصناعات المحلية ومعارضة المنظمات غير رسمية وغير حكومية للوجود الصيني، أما المطلب الثاني فتناولنا مستقبل الدور الصيني في إفريقيا.

#### المطلب الأول: تحديات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا.

نجد الحضور الصيني في القارة الإفريقية قد حقق فرص وإيجابيات كانت نتاج للسياسة المتبعة من طرف الصين تجاه إفريقيا، إلا أنها تواجه بعض التحديات من جراء هذا الحضور بحيث لا يمكن التغاضي عنها، وبرزت هذه التحديات:

#### 1- منافسة القوى الغربية:

اعتمدت الصين لنفسها إستراتيجية جديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحالة عدم الاستقرار التي سادت منطقة الشرق الأوسط، تقوم على أسس جديدة هدفها تنويع مصادر الطاقة والأسواق، معطية إفريقيا أولوية جيوسياسية في هذه الإستراتيجية، التي علنا رغم من أنها حملت وجها اقتصاديا إلا أنها حملت قيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، وذلك لأن توجه الصين نحو تأمين جزء من مصادر طاقتها من إفريقيا إنما يتم في إطار إستراتيجية بكن العالمية المرتكزة على قاعدة المساعدات مقابل النفط<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عادل المساوي، إفريقيا في ظل الجيوسياسية الدولية الراهنة، قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب إفريقيا، مداخلة قدمت في إطار الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية المنظمة حول، إفريقيا كأفق للتفكير، خلال الفترة مابين 8 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، بمقر الأكاديمية بالرباط،

<http://www.youtbe.com/watch?v=5oy6Sm9iIF8>

<sup>2</sup> نجلاء محمد مرعي، الثورة النفطية والتنافس الدولي، «استعماري» الجديد في إفريقيا، ص 421.

لقد أثار تطبيق هذه الإستراتيجية في إفريقيا خشية القوى الغربية من تهديد الصين لمصالحها الحيوية في مناطق نفوذها التقليدية، وتعاضمت هذه المخاوف واشتدت وتيرتها عندما طرحت الصين رؤية إستراتيجية لكيفية تعامل الدول الإفريقية مع الدول الكبرى سميت 'اتفاق بكين' الذي تعمل الصين بموجبه على تشجيع الدول الإفريقية والأسبوية ("المارقة" وغير الديمقراطية في نظر الولايات المتحدة) بمقاومة المطالب الغربية المفروضة عليها في الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتمسك بقيمها وسياساتها القائمة على استمرار هيمنة الدولة على مفاصل الاقتصاد والسياسة، ومساعدتها على الإفلات من العقوبات الدولية، مثل السودان ونيجيريا والكونغو وإثيوبيا، وامتناعها عن ممارسة أي ضغوط على الدول الإفريقية للاذعان للقرارات الدولية لتسوية نزاعاتها وصراعاتها الداخلية<sup>1</sup>.

دفعت هذه التطورات الولايات المتحدة إلى درء الخطر الصيني من خلال الدعوة إلى عقد قمة أمريكية-إفريقية في أوت 2014 حضرها رؤساء دول وحكومات 51 دولة إفريقية، ولوحظ في القمة غلبة الطابع الاقتصادي على مداولاتها ومناقشاتها ومقرراتها، وهذا يعني أن الولايات المتحدة أخذت تحذو حذو الإستراتيجية الصينية في إفريقيا التي تركز على هذا الجانب أكثر من سواه، وابتعدت عما يجرح القادة الأفارقة في ما يخص حقوق الإنسان والديمقراطية ومراعاة تطبيقهما، إذا ما رغبوا في الحصول على المساعدات الأمريكية، والاقتصار على مناقشة قضايا الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له.

تمتلك بريطانيا هي الأخرى مصالح كبيرة في إفريقيا، لكنها فضلت الخيار الأمريكي في التعامل مع الدور الصيني من خلال إتباع سياسة المشاركة البناءة مع الصين أملا في التأثير في بكين لاعتماد وجهة النظر التي تتفق مع أفضل الممارسات التي وضعها الغرب

---

<sup>1</sup>ابنسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 138.

حول التنمية والاستثمار، في حين يساور القلق فرنسا التي ترى أن مشاركة الصين في مجال نفوذها التقليدي يعد تحديا بارزا لتفوقها في إفريقيا وان أيامها كقوة عظمى أخذت في الأفول.

## 2- العمالة الصينية وتهديد الصناعات المحلية:

تتمثل التحديات التي تواجهها الصين في إفريقيا في معارضة بعض جماعات المصالح لإغراق الأسواق الإفريقية بالبضائع الصينية زهيدة الثمن مما يؤدي إلى الإضرار بمصالحهم، كما يؤدي إلى تهديد الصناعات المحلية، كما يؤدي هذا التحول من الاعتماد على الذات إلى الاعتماد على الخارج.

فالمصادرات الإفريقية تخلق مناصب شغل في الصين لأنها خام، في حين صادرات الصين للقارة الإفريقية يزداد تهديدها لاستقرار الأسواق وثبات العمالة (الوظائف) في القارة، ثم هناك دفع غير مراقب للعمالة الصينية وإضافة إلى دفع من السلع يلغي قوة تواجد المنتجات الإفريقية حسب آراء أمر خطير مضاد للطموح في التصنيع في القارة، أي تدفق السلع منخفضة السعر والتجارة أضر بالصناعة والتجارة المحلية.

نجد تدفق مصنوعات النسيج اضر بهذه الصناعة في إفريقيا مثال: في غانا كان القطاع في سنة 1977 يوظف 25000 وفي عام 2005 صار عدد العمال 3000 عامل، ونفس الأمر حدث مع زامبيا، أما في 2003 دول جنوب الصحراء جلبت من الملابس الصينية ما يشكل 26% من وارداتها وهو رقم مهول<sup>1</sup>.

بهذا تقوم الصين بدراسة السوق الذي تسعى لدخوله ثم تنتج بعض السلع بأقل تكاليف ممكنة مثلما حصل في إفريقيا فالسلع الصينية الرخيصة تلقى رواجاً كبيراً في إفريقيا التي تتناسب والقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن الإفريقي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ترفاس نائلة، المرجع السابق، ص 139.

<sup>2</sup> سمير قط، الإستراتيجية الصينية الجديدة تجاه إفريقيا الأهداف والفرص والتحديات، المرجع السابق.



### 3- التحديات البيئية:

تتعرض البيئة في إفريقيا للتدمير والتدهور ممنهجين طويلي الأمد وتشارك الشركات الصينية في جزء منهما إذ تتعرض الغابات سواء بصفة قانونية أو غير قانونية في كل من ليبيريا والغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والموزنبيق وغيرها لقطع متواصل لأشجارها التي تم تحويلها إلى خشب ومن ثم تصديرها إلى مصانع الخشب في الصين ويمثل استعداد الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة المتمثلة ببناء السدود عاملا آخر من عوامل التدهور الايكولوجي في إفريقيا لما تسببه هذه السدود من تهجير وتشريد تعسفي للسكان المحليين فضلا عن عواقبها البيئية الأخرى كما حدث في السودان عند بناء سد ميروي بتكلفة 1.8 مليار دولار الذي أدب إلى تهجير عدد من سكان المنطقة التي أُقيم فيها السد، وامتد تدمير البيئة أيضا إلى الحياة البرية والبحرية، فضلا عن التلوث الناجم عن استخراج النفط والمعادن، إذ لا تراعي الشركات الصينية، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة، معايير العمل والبيئة في الدول الإفريقية<sup>1</sup>.

### 4- معارضة المنظمات غير الرسمية وغير الحكومية للوجود الصيني:

تواجه رغبة الصين في المحافظة على وضعها واستثماراتها في إفريقيا تحديا من جانب منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في الدول الإفريقية في قضايا العمل والبيئة والتجارة والحكم، إذ لم تتوان عن انتقاد سياسة المساعدات التي تقدمها الصين مع الحكام الأفارقة المستبدين لمواجهة هذا النقد قامت الصين بإقامة مشاريع ذات قيمة رمزية مثل بناء مستشفى أو تقديم مساعدات مالية للتخفيف من حدة بعض المشاكل الداخلية.

---

<sup>1</sup>سمير قط، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة-قطاع النفط نموذجا-، المرجع السابق، ص

لم تتردد المعارضة السياسية في بعض الدول الإفريقية في استخدام الوجود الصيني كأداة للمناورة بهدف كسب الدعم الشعبي ومن ثم الوصول إلى السلطة السياسية، مستغلة علاقة الصين الوثيقة مع الأنظمة الحاكمة في إفريقيا، فعلى سبيل المثال انتقدت أحزاب المعارضة في بوتسوانا شروط القروض الصينية لحكومة بلادها للحصول على مشروع بناء السكن باستخدام الشركات الصينية<sup>1</sup>.

إن شكوى الدول الغربية وبعض الجهات غير الحكومية الإفريقية من التأثيرات السلبية للوجود الصيني في إفريقيا لا يعني أن هذا الاتهام صحيح، بل انه يفتقر إلى الدقة والموضوعية والمصداقية، ويمثل حالة من القلق المتنامي لدور الصين في إفريقيا الذي عكس حالة ايجابية تمثلت بمساعدة الدول الإفريقية على تطوير اقتصاداتها من خلال سلسلة من المساعدات الاقتصادية والفنية أعانتها على تنويع مبادلاتها التجارية مع الصين وزيادتها ووضعها في طريق التنمية، كما استجابت الصين لشكاوى الدول الإفريقية في ما يخص تهديد صادراتها للصناعات المحلية، وبخاصة صناعة النسيج التي تعد من أهم الصناعات فيها وأكثرها استيعابا للعمالة من خلال اتخاذ خطوات تجنب إغراق السوق الإفريقية بالبضائع على حساب الإنتاج المحلي.

إن توجيه الاستثمار الصيني لتطوير البنية التحتية بتكاليف منخفضة وجودة عالية وسرعة في الانجاز كان لها دور ايجابي من ناحيتين: الأولى، رفع مستويات النمو الاقتصادي في عدد من الدول الإفريقية، والثانية، تجاوز الصين الانتقادات الموجهة لاستثماراتها في قطاع الطاقة الإفريقي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>سمير قط، الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة-قطاع النفط نموذجا-، المرجع السابق، ص 114.

<sup>2</sup>بنتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 140.

تبذل الصين جهودا كبيرة من اجل مساعدة الدول الإفريقية على تطوير اقتصاداتها الوطنية من خلال استلهاهم التجربة التنموية الصينية وتكييفها لتلاءم الظروف الإفريقية، وإشراك اليد العاملة الإفريقية في المشاريع الصينية وتدريبها على أخلاقيات العمل الصينية القائمة على الإنتاجية العالية والعمل لساعات طويلة، وفي ظروف صعبة أحيانا، من اجل انجاز المهمات المكلفة بها، فضلا عن إقامة عدد من الدورات التدريبية لتطوير قابليات ولمكانات العمال الأفارقة.

### المطلب الثاني: مستقبل الدور الصيني في أفريقيا.

إن مستقبل العلاقات الصينية - الأفريقية يتحدد من خلال دراسة متغيرات البيئة الداخلية لكل من الصين وأفريقيا، والعوامل الدولية التي يمكن أن تؤثر على تلك المتغيرات .. فتأتي هنا أهمية معرفة ما سيكون عليه الوضع الاقتصادي في الصين، والموقف السياسي والأمني بأفريقيا والتقدم الاقتصادي وانجاز خطط التنمية بها، يضاف إلى ذلك التطور في علاقات الصين الدولية ويأتي في مقدمة ذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي، من جهة، والتنافس والصراع الدولي في الساحة الأفريقية حول الحصص الإستراتيجية، من جهة أخرى.

رغم التنبؤات المختلفة حول مستقبل الصين كقوى دولية عظمى صاعدة إلا أن الصينيين دائما ما يؤكدون على أن الصين جزء من دول العالم الثالث، وأن الرؤية الصينية تقول أن الصين يمكن أن تصبح قوة عظمى تعادل قوة الولايات المتحدة بحلول عام 2049 أي بعد مرور مائة عام على إعلان جمهورية الصين الشعبية، وفي دراسة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، أشارت إلى أن الصين ستعادل قوة الولايات المتحدة أو تتجاوزها بقليل بحلول عام 2031، وذكرت بعض الدراسات الصينية أن الاقتصاد الصيني يمكن أن يتجاوز الاقتصاد الأمريكي من حيث الناتج الإجمالي المحلي عام 2025.

والجدير ذكره أن الصين كانت أكبر اقتصاد في العالم حتى عام 1890 قبل أن تتجاوزها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>، وتميزت مرحلة البناء الاشتراكي (1949 - 1976) بإعادة تنظيم الزراعة والاعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي .. ومنذ عام 1978 تميزت هذه المرحلة بالانفتاح على الاقتصادات الرأسمالية، وإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد والسماح بإدخال مقاولات خاصة والملكية الخاصة للأراضي وتحديث الصناعة وجلب التكنولوجيا الغربية. وفي سنة 2003 بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة ترليون دولار أمريكي، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة حوالي 900 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية أكثر من 850 مليار دولار، محتلة المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا، والآن الاقتصاد الصيني يعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان التي سبقتها عام 2010 بناتج محلي يقدر بـ 4.19 ترليون دولار أمريكي، وثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة بناتج إجمالي يقدر بـ 8.8 ترليون دولار (2009) وبحلول عام 2016 - طبقا للاكونوميست التي وضعت حساباتها على أساس بيانات على برنامج المقارنات الدولية، والبنك الدولي - أن الصين ستنتج لاستعادة عرشها مرة أخرى في عام (2016) وسيصبح اقتصادها الأول من حيث تعادل القوة الشرائية التي تظهر الاقتصاد الصيني أقوى من التقديرات العالمية، وقد أكدت ذلك قناة العربية بتاريخ 18 مارس 2013 بأنه في عام 2016 سيتفوق الاقتصاد الصيني على الأمريكي<sup>2</sup>.

كما أشارت إلى أن كل من بكين ونيودلهي سيصبحان من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، وأنه بنهاية العام 2016 ومن حيث القدرة الشرائية أن الاقتصاديين الصيني

<sup>1</sup> جريدة الوسط البحرينية عدد 4 مايو 2014 .

<sup>2</sup> عادل حسن محمد احمد، العلاقات الصينية الإفريقية، المرجع السابق.

والهنديمجتمعين سيتجاوزان اقتصاد كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا مجتمعة، وأن دخول الأفراد في كل من الصين والهند سوف تتضاعف سبعة مرات بحلول عام 2060، رغم هذه المؤشرات الايجابية لمستقبل الاقتصاد الصيني إلا أن بعض العوامل التي طرأت على الاقتصاد العالمي والاختلالات التي حدثت فيه والتي يرجح أن تستمر حتى عام 2030 إضافة إلى بعض المتغيرات داخل الصين نتج عنها تراجع في معدل النمو الاقتصادي الصيني خلال العامين 2013 و2014 مسجلة أبطأ نمو منذ 25 سنة، وتوقع رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ أن ينمو اقتصاد بلاده بمعدل 7% في عام (2015)، وهو أبطأ معدل منذ 25 سنة، وقال لي في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة في العاصمة التشيلية سانتياجو، أن البيانات في شهري ابريل ومايو 2015 تظهر أن الاقتصاد الصيني حافظ على قوته الدافعة رغم مؤشرات العامين الماضيين السالبة، وفي سياق متصل حث صندوق النقد الدولي الصين على تعزيز الدعم المالي لاقتصادها إذا هبط معدل النمو لأقل من 56% عام 2015، أو التآهب لاتخاذ إجراءات لكبح جماح الائتمان والاستثمار إذا ما ارتفع النمو بشكل مفاجئ عن هذا المستوى، وقال الصندوق في تقرير له، أنه يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي عام 2015 في الصين 6.8% قبل أن يشهد مزيدا من التراجع إلى 6.25% في عام 2016، إزاء التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني اتخذت الحكومة الصينية حزمة من الإجراءات الاقتصادية هدفت إلى زيادة معدل الاستهلاك المحلي وتشجيع الهجرة نحو المدن ومعالجة الاختلالات في بعض المقاطعات المتخلفة نسبيا<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>عزت شحرور، العلاقات الصينية- الإفريقية.. الفرص والتحدياتتوجهة نظر صينية، مركز الجزيرة للدراسات، 19 ابريل/

فالتراجع في الاقتصاد الصيني سينعكس على حجم المساعدات والقروض التي تقدمها الصين لأفريقيا، كما سيزيد الاهتمام الصيني بدول الاتحاد الأوربي التي تشهد زيادة في حجم التبادلات التجارية بين الطرفين، مثلا في عام 2014 بلغ حجم التبادلات التجارية بين إيطاليا والصين حوالي 50 مليار دولار وبين الصين وألمانيا حوالي 70 مليار دولار، وهذا يفسر زيارة الرئيس الصيني بنج لعدد من الدول الأوربية والاهتمام الصيني بأوروبا، كما أن زيادة حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل الشريك الاقتصادي الأول للصين، تسعى الصين لتوظيفه سياسيا من خلال آلية الحوار الاستراتيجي معها، وخاصة بعد سياسة الإدماج التي أعلنتها الولايات المتحدة للصين بدلا عن الاستمرار في سياسة الاحتواء، وهذا يفسر التوجه الصيني القاضي بدلا عن التأكيد المستمر على علاقات الجنوب - الجنوب، أن يجير نفوذ الصين لتعزيز علاقة الجنوب - الشمال، كما أن التطور في الاقتصاد الهندي سوف ينعكس إيجابا على العلاقات الهندية الأفريقية بجانب الاهتمام الروسي بأفريقيا، مما يجعل الساحة الأفريقية عرضة للتنافس الدولي بواسطة لاعبين جدد وبالتالي سوف يشكل ذلك تحدي لعلاقة الصين بأفريقيا، إضافة إلى ذلك مركزية جنوب أفريقيا في النظام الدولي وكعضو في مجموعة العشرين ومجموعة البريكس ستمكن الدول الغنية لدخول أفريقيا خاصة الاقتصاديات الصاعدة كالبرازيل في أمريكا الجنوبية، أيضا تطور الاقتصاد التركي سيجعل تركيا جاهدة لفتح نافذة لأفريقيا، فظاهرة الصراع الدولي حول الموارد ستستمر ولن تبقى الصين سيدة الموقف في القارة السمراء، كذلك لا نتوقع للصين أن تساهم بشكل فعال في تسوية مشاكل القارة الأفريقية السياسية وحل الأزمات الأمنية والصراعات الأهلية المسلحة والتدهور الاقتصادي وحل إشكالات التنمية بشكل كبير، مما يجعل القارة في حاجة دائمة للدعم الخارجي، فالصين ستركز اهتمامها بأفريقيا من خلال زاوية تحقيق مصالحها الاقتصادية أكثر من أي اعتبارات سياسية، كما أن حالة انعدام

الأمن في الأقاليم الأفريقية المختلفة سيؤثر على أمن الشركات الصينية وأمن أفرادها مما يجعل الصين تحت ضغط شعبي لتوفير الأمن والحماية لمواطنيها في أفريقيا وبالتالي سيدفع ذلك الشركات الصينية في تقليص حجم نشاطها في إفريقيا خاصة مع ضعف الاعتمادات المالية من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني EXIM BANK لتمويل مشروعات التنمية بأفريقيا، كما ستتقلص اعتمادات دعم المشروعات والبرامج الاجتماعية، كل ذلك سيفقد الصين قيمتها النسبية لدى الأفارقة.

ستبقا الاعتبارات الاقتصادية الحالية ومستقبلا العاملا لأكثر أهمية من غيرها في تشكيل العلاقات الصينية

-  
الأفريقية والتحكم في مساراتها، فحاجة الصين للنفط الأفريقي زيادة المبادلات التجارية وتوسيع مجالاتها سيبدو كونا هما المتغيرتان المؤثرتان في استراتيجية الصين المستقبلية حيا لأفريقيا<sup>1</sup>.  
سيعتمد كذلك كلا شكلي الأمرين، هما:

قدرة الصين على تكيف نفسها مع المشاغل الأفريقية في الوقت الذي تسعى لتحقيق أهدافها الأوسع الخاصة علمستوبا. قارة، وقدرة الأفارقة أنفسهم على تحديد طبيعة وعمق التفاعل للصين في قارتهم، وإذا تمكنت الدول الأفريقية من امتلاكها لإمكانية فإن هذا الأمر سيؤثر سلبا في الوجود الغربي في أفريقيا من منظور المصالح الحالية والمستقبلية.

إن الصين مدعوة في ظل هذا الاحتمال لتبني استراتيجية تمكنها من بلوغ غايتها هذه وتثبيت أركان وجودها في القارة من قبل تأكيد أهمية العامل الثقافي في تعزيز الروابط مع أفريقيا من خلال منح المواطنين الصينيين المسلمين مواوإ عمهمة في المؤسسات والأنشطة الصينية ذات الصلة بأفريقيا أو بمناطق إنتاج النفط فيها في الدول ذات الأغلبية الإسء لامية لكي يتمكنوا من التأثير في المجتمعات المحلية وخلق انطبا عبيد عنا الصين فيها<sup>2</sup>، ومساعدة الدول الأفريقية على بناء نظام أمن غذائي متطور يمكنها من التخلص من المجاعات التي تعانيها منذ سنوات عديدة، وعدم السماح لشركات

---

<sup>1</sup> أسير قط، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة-قطاع النفط نموذجاً-، المرجع السابق، ص 140-141.

<sup>2</sup> بتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 142.

الصينية تيرس مسياستها تجاها إفريقيا وقمصالحها مندونا النظر بالنظر بالأنظمة الدولية لتبني تعامل معها وطبيعتها وطم وحاتها وارتباطاتها، ومراقبة سلوك شركاتها في إفريقيا في إطار حملتها الناجحة لمكافحة الفساد، والتأكد من صير مساعدها المالية والاقتصادية المقدمة إليها من الدول، وضرورة إعادة النظر في السياسة الصينية حيا لآفريقيا من خلال اعتماد القواعد المنصوص عليها في الشراكة بيننا لاتحاد إفريقيا ومنتدبا لتعاون والصينيا لإفريقي، وإيجاد الحلول للكثير من المشاكل الصيغ المناسبة للتعاون، وأهمية توظيف الصينيا لاتحاد إفريقيا كونها وجهة متعددة الأطراف لوضع المعايير المشتركة التي تستحميا الصينيا منتهمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وتخفيف النقد الموجه إليها علنا الصعيدي العالمي كونها تسهم في تركز الفساد في إفريقيا وتحويلها إلى مكانا حلالا سلام فيها<sup>1</sup>.

ستواجه جهود الصين في سبيل تطوير سياستها تجاها القارة الإفريقية في المستقبل لمنظور بعض المعوقات التي يمكن أن تنقلها من الكاسب التي تحققها. في هذا الإطار نوجز أبرزها في: 1-  
ضعف المكون الثقافي في علاقة الصين بإفريقيا، الذي يتركز على عدد من العناصر، منها: عدم انتشار اللغة الصينية ع الميا، عدم إلمام النخبة الصينية المتققة باللغات المستخدمة في هذا الدول؛ عدم إيلاء الصين اهتماما كبيرا بالديانات المنتشرة في هذا الدول والتنظيمات المتعددة المروجة لها؛ وتجاهل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال خدمة الاجتماعية.

-2

ضعف الاهتمام بالعلاميو الأكاديميا الصينيا القارة الإفريقية، مثل محدودية اهتمام الإعلام الصينيا بهذا المنذطقة، وقلة عدد المراكز والبرامج البحثية المتخصصة في دراسة كالمات المتعلقة بهذا الدول من ناحية ثقافتها وقيمتها ودياناتها وعلاقتها الخارجية السياسية والاقتصادية، واستقاء الصين معلوماتها وبياناتها عن هذا الدول من المراكز والبرامج البحثية الغربية، الأمر الذي يقللها صورة غير دقيقة عنها.

<sup>1</sup>مهاري مارو، العلاقات الصينية-الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع، تر: يعقوب بن ابومدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 نيسان/أبريل 2013، ص 9 منشور على موقع مركز الجزيرة الإلكتروني. "<http://studies.aljazeera.net>".



إن استمرار اعتماد الصين على المواد الخام وموارد الطاقة من أفريقيا ودفع شركاتها عمولا تللمسؤولينا لسياسيين في  
هذه الدول ونظير تسهيلها لإجراء الأعمال المتعلقة بالاستثمار سيشو هو صورتها ويضعها في خانة الدول الاستعمارية،  
وهو ما يعرقل جهودها مستقبلا في الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الأفريقية<sup>1</sup>.

## خلاصة:

- يعد الجانب الاقتصادي أهم محدد في الموضوع من حيث امتلاك إفريقيا للموارد والثروات الطبيعية ما جعل الدول الكبرى تتنافس عليها، كما أن التجربة التنموية الصينية ساعدتها على امتلاك القدرات الاقتصادية.
- تعتبر المساعدات المالية الصينية في إفريقيا إضافة للمشاريع التنموية التي تقوم بها الصين في إفريقيا للنهوض بها عاملا ايجابيا، إلا أنها تواجه تحديات في تحقيق ذلك متمثلة في دعم النظم التسلطية ومنافسات الشركات الصينية لاقتصاديات القارة الإفريقية.

خاتمة

حاولنا في هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية المتعلقة بمحددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في فترة 2000-2017 وذلك من خلال فحص أبرز الأبعاد المتحركة في توجهات السياسة الخارجية الصينية نحو القارة الإفريقية في سعيها لتعزيز مكانتها في النسق الدولي، وقد توصلنا للنتائج التالية:

• إن الاعتبارات الثقافية والإيديولوجية لم تعد هي التي تتحكم في مسار العلاقات الصينية-الإفريقية مثلما كان سابقا كما إن المبادئ التي تحكم سياسة الصين الخارجية لم تعد واقعية في كثير من الأحيان، وذلك لطبيعة التغيرات التي طرأت على المعايير والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية<sup>1</sup>، حيث تتبنى الصين في سياستها الخارجية القوة الناعمة التي تتحقق بوجود مبادلات تجارية وثقافية عكس الدول الغربية التي تستخدم القوة والتهديد.

• تمتلك إفريقيا مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية، فأصبحت إفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما يمتلكه من مقومات، حيث تستطيع إفريقيا الاستفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في أكتوبر 2014 والذي سيمنح الصين مستقبلا مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وسيتمكن هذا الانضمام إفريقيا من الاستفادة من برامجه في تطوير اقتصاداتها المحلية وفتح مجال أوسع أمامها<sup>2</sup>.

• لقد أضحت الصين تقدم نفسها لأفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة من دون شروط سياسية، على عكس السياسات الغربية التي ما زالت تعتمد على الأساليب الاستعمارية القديمة لحماية مصالحها الإستراتيجية في كثير من الدول الإفريقية، كالتدخلات

<sup>1</sup> عادل حسن محمد احمد، العلاقات الصينية- الإفريقية، مرجع سابق، بدون صفحة.

<sup>2</sup> ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 143.

العسكرية، التي كان آخرها التدخل الفرنسي بمالي، وأفريقيا الوسطى، وتدخل حلف الناتو بليبيا، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة حاليا، وهو ما يعني محدودية تأثير الصين في الأوضاع السياسية والأمنية الأفريقية، وإن تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا أسهم في تنويع خيارات الحكومات الأفريقية، في تقوية وضعها في المفاوضات مع شركائها التقليديين، بيد أنه رغم الاختلافات بين نهج الصين في التعامل مع أفريقيا ونظيره الغربي، فلا بد من أن تشهد العلاقات بين الطرفين بعض مشاكل العلاقات بين الغرب وأفريقيا، ويتمثل الخطر الذي يواجه البلدان الأفريقية في هذا الإطار بأن يقتصر دورها على مجرد تزويد الصين بالسلع الأولية، وعدم استطاعتها، لأسباب مختلفة، تتضمن شروطا تجارية غير مواتية، والمنافسة الدولية، والفساد الداخلي وغياب الإرادة السياسية والتحرك أبعد من هذا ورفع نموها الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية، فالصادرات الصناعية الصينية أدت إلى وقف التصنيع في بعض البلدان ولاسيما في مجال النسيج، لكن الأخطر من ذلك توجه الصين إلى بناء قواعد عسكرية بأفريقيا، وما سيكون له من انعكاسات على الأوضاع الأمنية بالقارة الأفريقية مستقبلا في ظل تزايد نفوذها الاقتصادي بهذه القارة، واختراقه مصالح القوى الغربية هناك<sup>1</sup>.

• ان تزايد حدة التنافس الدولي في افريقيا التيواجهها الصين من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي دفعها الى توطيد علاقاتها اكثر مع افريقيا وذلك من خلال الاستثمارات وفتح اسواقها لتصريف منتجاتها الصناعية والحصول على موارد الطاقة لتصبح بذلك الشريك التجاري الاول بالقارة الافريقية، فاستراتيجية الاخيرة انما تسعى الى تاكيد نفوذها كقوة عالمية تتحدى القوى الغربية الكبرى.

• من اهداف السياسة الخارجية الصينية في افريقيا تامين مصادر النفط والبحث عن السوق والاستفادة من الدعم الدبلوماسي للدول الافريقية في عدة محافل دولية لتصبح بذلك احد

<sup>1</sup> لحسن الحسنواي، مرجع سابق، ص 124.

اقطاب النظام المتعدد الاقطاب، وهذا ما دفع الصين الى توجيه سياستها الخارجية نحو القارة  
الافريقية باعتبار الاخيرة اهم مناطق نفوذ الدول الغربية.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### الموسوعات:

1- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

2- خوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج2، دار رواد النهضة، لبنان، ماي 1994.

### الكتب:

1- العقاد أنور عبد الغني، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، 1983.

2- المحشي عبد القادر مصطفى، وعبد العباس الفضيح الغيري وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000م.

3- المخادمي عبد القادر رزيق، النزاعات في الفترة الإفريقية انكسار دائم وانحصر مؤقت؟، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

4- ريغو باسكال، البريكس، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، ترجمة طوني سعادة، بيروت، مؤسسة الفكر للدراسات والبحوث، 2015.

5- شيخ موسى عبد الوهاب عثمان، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، مصحف إفريقيا، الخرطوم، 2004.

6- محمد أحمد عادل حسن، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الباردة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2013.

7- ناي جوزيف، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البحيري، العبيكان للنشر، السعودية، 2007.



## المجلات:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2002.
- 2- الحبيب باي، الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 31 نيسان/أبريل 2014.
- 3- الحسناوي لحسن، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، الديناميات .. والانعكاسات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، كانون الأول/ديسمبر 2017.
- 4- الشيخ طارق عادل، الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن 21، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، تشرين الأول/أكتوبر 1999.
- 5- حقي سعد توفيق، التنافس الدولي وضمان امن الطاقة، مجلة العلوم السياسية (بغداد)، العدد 43 (2011).
- 6- جريدة الوسط البحرينية عدد 4 مايو 2014.
- 7- عبد الله عبد الصمد سعدون، الصراع على موارد الطاقة، دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، مركز الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007.
- 8- عزت شحرور، العلاقات الصينية- الإفريقية.. الفرص والتحديات توجّهة نظر صينية، مركز الجزيرة للدراسات، 19 ابريل/ نيسان 2014.  
<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.html>
- 9- مرعي نجلاء محمد، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي السابع، 2010.
- 10- مريم براهيم، تأثيرات أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال أفريقيا، مجلة المفكر، العدد 12، آذار/مارس 2015.

## الرسائل الجامعية:

1- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، كانون الأول/ديسمبر 2017.

2- أسماء الحني، مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة، تخصص تاريخ معاصر، 2016-2017.

3- ترفاس نائلة ، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2016-2017.

4- حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي النيوليبرالي مضامين الصعود الصيني - دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي- مذكرة ماجستير: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، واستراتيجية، 2007-2008.

5- ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010-2011.

6- قرياب إلهام، لبي آسيا، الصعود الصيني من المنظور النيوواقعي - مراجعة نقدية-، مذكرة ماستر، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، تخصص تحليل السياسات الخارجية، 2015-2016.

7- قط سمير، الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة، قطاع النفط نموذجاً"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2007-2008.

8- نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون - فترو ما بعد الحرب الباردة-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الدراسات الآسيوية، 2011،

محاضرات:

1- زقاع عادل، المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية، محاضرات مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، السنة الثالثة، علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008.

المقالات من الويب:

1- الأمين محمد الصادق ، إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي..من الإهمال إلى عاصفة

الحزم، 2015/11/9م. 20:30. <http://www.alkhaleejonline.com> 2017/05/15.

2- الأولياسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية ..شراكة أم استغلال وجهة نظر افريقية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 نيسان/ابريل

2014، <http://studies.aljazeera.net/ar/profil/15,1011085200651.html>

3- باتانا برنارد، إفريقيا الوسطى في مهب العاصفة، تجاذبات الداخل وتنافس الخارج، تر:

محمد بابا ولد الشيخ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 نيسان/ابريل

2013، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201342111304594928.html>

4- التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد

04، 2010/10/2950، <http://www.alwasatnews.com/2950/news/mead/428070/1html>

5- تي يو جورج، الصين وإفريقيا، مقال منشور على موقع مركز دراسات الصين واسيا

الالكتروني. "<http://www.chinaasia.rc.org>"

6- الصابري سعدة، إفريقيا قارتنا؟، في 19/03/2017، على 23.30، متحصل عليه

من: [www.m.c-doulya.com/articles/2014/05/05](http://www.m.c-doulya.com/articles/2014/05/05)

7- عبد الحليم أميرة محمد، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الإفريقية؟، السياسة

الدولية، <http://www.siyassa.org.eg/portal>

8- عبد الحي وليد، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 نيسان/ابريل 2012،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550/html>.

9- علام مصطفى شفيق، عسكرة الشراكة: لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 شباط/فبراير 2016

<http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=772>

10- قط سميير، الإستراتيجية الصينية الجديدة الأهداف الفرص والتحديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

11- مارو مهاري، العلاقات الصينية-الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع، تر: يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 نيسان/ابريل 2013، ومنشور على موقع مركز الجزيرة الإلكتروني.. "http://studies.aljazeera.net"

12- محمد أحمد عادل حسن، العلاقات الصينية-الإفريقية، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، 2015 .

13- المساوي عادل، إفريقيا في ظل الجيوسياسية الدولية الراهنة، قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب إفريقيا، مداخلة قدمت في إطار الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية المنظمة حول، إفريقيا كأفق للتفكير، خلال الفترة ما بين 8 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، بمقر الأكاديمية بالرباط،

<http://www.youtube.com/watch?v=5oy6Sm9iIF8>

12- مصدق حسن، ويكيليكس واسرار ربيع الثورات العربية الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2012.

الفهرس

## فهرس الموضوعات

إهداء

تشكر

ملخص

الخطة

02..... مقدمة

### الفصل الأول: تأصيل تاريخي ونظري للعلاقات الصينية - الإفريقية

10 ..... المبحث الأول: تأصيل تاريخي للعلاقات الصينية - الإفريقية

10 ..... المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية قبل الحرب الباردة

12 ..... المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية في فترة التسعينات

16..... المبحث الثاني: التفسير النظري للسياسة الخارجية الصينية

16 ..... المطلب الأول: المقرب النيوواقعي

19..... المطلب الثاني: المقرب النيوليبرالي

19 ..... الفرع الأول: التحليل النيوليبرالي في العلاقات الدولية

23 ..... الفرع الثاني: مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية

26 ..... المبحث الثالث: الأهمية الجيوبولتيكية والجيواقتصادية لإفريقيا

26 ..... المطلب الأول: الموقع الجغرافي والجيوسياسي لإفريقيا

26 ..... أ- جغرافيا

28 ..... ب- مظاهر السطح في القارة

30 ..... ج- السكان

- د-أهمية قارة إفريقيا جيوسياسيا ..... 31
- المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية ..... 32

## الفصل الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا

- المبحث الأول: البعد الاقتصادي ..... 37
- المطلب الأول: المساعدات المالية والتنمية وطبيعة التعاون والشراكة ..... 37
- المطلب الثاني: الاستثمار والمبادلات التجارية ..... 41
- المطلب الثالث: فتح الأسواق الإفريقية والبحث عن الثروات الطبيعية ..... 48
- أ- فتح الأسواق الإفريقية ..... 48
- ب- البحث عن الثروات الطبيعية ..... 49
- المبحث الثاني: البعد السياسي والأمني للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ..... 53
- المطلب الأول: البعد السياسي للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ..... 53
- 1- دعم الموقف الصيني للقضية التايوانية ..... 53
- 2- الحصول على الدعم الدبلوماسي الإفريقي في الأمم المتحدة ..... 54
- 3- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب ..... 54
- 4- مساندة الصين للأنظمة السياسية الحاكمة في إفريقيا ..... 55
- المطلب الثاني: البعد الأمني للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ..... 59
- 1- مبيعات الأسلحة ..... 59
- 2- عمليات حفظ السلام ..... 60
- المبحث الثالث: نظرة تقييمية للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ..... 66
- المطلب الأول: تحديات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ..... 66
- 1- منافسة القوى الغربية ..... 66

68	..... 2- العمالة الصينية وتهديد الصناعات المحلية
69	..... 3- التحديات البيئية
69	..... 4- معارضة المنظمات غير الرسمية وغير الحكومية للوجود الصيني
71	..... المطلب الثاني: مستقبل الدور الصيني في أفريقيا
80	..... خاتمة
84	..... قائمة المصادر والمراجع